

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم التسيير: تخصص مالية مؤسسة

بمعنوان:

محددات قرار الاستثمار في قطاع البناء
دراسة ميدانية لعينة من شركات البناء في ورقلة
خلال الفترة 2014-2017

من إعداد الطالبتين: - فارسي وردة
- بيروق عائشة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 18 / 06 / 2019

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ / يوسف كودية..... (أستاذ محاضر "ب"، جامعة ورقلة)..... رئيسا
الأستاذ / خير الدين قريشي..... (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة)..... مشرفا ومقررا
الأستاذ / محمد الهاشمي حجاج... (أستاذة محاضر "ب"، جامعة ورقلة)..... مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2019

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم التسيير: تخصص مالية مؤسسة

بمعنوان:

محددات قرار الاستثمار في قطاع البناء
دراسة ميدانية لعينة من شركات البناء في ورقلة
خلال الفترة 2014-2017

من إعداد الطالبتين: - فارسي وردة
- بيروق عائشة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ / يوسف كودية..... (أستاذ محاضر "ب"، جامعة ورقلة)..... رئيسا
الأستاذ/خير الدين قريشي..... (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة)..... مشرفا ومقررا
الأستاذ/ محمد الهاشمي حجاج... (أستاذة محاضر "ب"، جامعة ورقلة)..... مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2019



الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من قال فيهما الرحمن "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب
ارحمهما كما ربيان صغيرا"
إلى من وضع تحت قدميها الحنان ويعجز عن وصفها اللسان ولن يستطيع رد جميلها أي انسان إلى قرة
عيني أُمي الغالية
إلى الظل الحامي وسندي في هذه الحياة أبي الغالي
إلى الأعمدة التي كانت لي الدافع والمعين والتي لولا دعمها ما كنت لأصل إلى هذا إخوتي كل بإسمه
إلى من أرسله الله لي يكون لي الرفيق في درب الحياة زوجي
وإلى كل أفراد عائلتي فراد فردا
إلى رفيقاتي دربي وزميلاتي في مشواري الجامعي وإلى كل دفعة ماستر مالية مؤسسات لسنة

2019/2018



الإهداء

بعد الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد الخلق أجمعين وخاتم الأنبياء أهدي ثمرة جهدي
وعملي هذا إلى:

منبع العطف والحنان وفرحة قلبي إلى أحلى وأغلى من نطق لها اللسان "أمي الغالية"

إلى من نور قلبي بالحب والعطاء وكان حافزا للعلم والمثابرة ألى مصدر فخري "أبي الغالي".

إلى أعز وأغلى ما أملك إلى من بقوة أمدوني ودعموني إلى إخوتي وأخواتي

إلى من أرسله الله لي ليكون لي الرفيق في درب الحياة زوجي الغالي "قطاي علال "

وإلى كل أفراد أسرتي الثانية كل بإسمه خاصة أبي الثاني "قطاي محمد الصادق".

وإلى كل صديقاتي في مشواري الجامعي.

وردة



الشكر

بداية نحمد الله عز وجل الذي أنعم علينا بنعمته وبعد

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والإخلاص إلى الأستاذ المشرف قريشي خير الدين

على قبوله الاشراف على هذه المذكرة وعلى العمل الذي قام به ومساعداته وتوجيهاته القيمة ،

كما نتقدم بعبارات الشكر الجزيل إلى الاستاذ خمقاني بدر الزمان على كل الجهد المبذول منه وعلى

والوقت الذي منحنا اياه

وإلى كل من كان له الفضل في مساعدتنا على إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد.



الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار في قطاع البناء بمنطقة ورقلة، من وجهة نظر العديد من المهنيين والمؤسسات الناشطة في قطاع البناء بهذه المنطقة، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة ميدانية على شركة **الجلالين للبناء** خلال الفترة 2014 - 2017، حيث اعتمدنا المقومات البيئية للاستثمار، التحفيزات الجبائية والوضع المالية.

ومن أجل معالجة إشكالية هذه الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي في شقه النظري وطبق المنهج التحليلي في تحليل الاستبيان، وأسلوب دراسة حالة لتحليل المؤشرات المالية للمؤسسة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها توفر بيئة منطقة ورقلة على مقومات الاستثمار في قطاع البناء وكما توجد العديد من التحفيزات الجبائية التي تجذب عملية الاستثمار في البناء.

الكلمات المفتاحية: قرار الاستثمار ، قطاع البناء، التحفيزات الجبائية، المقومات البيئية، الوضع المالية، مؤسسة الجلالين، الاستثمار.

Résumé

L'objectif de cette étude est d'analyser les facteurs influant sur la décision d'investir dans le secteur de la construction dans la région de Ouargla, du point de vue de nombreux professionnels et institutions actifs dans le secteur de la construction dans cette région. Investissement, relance budgétaire et situation financière.

Afin de résoudre le problème de cette étude, nous avons utilisé l'approche descriptive dans la classe théorique et appliqué la méthode analytique à l'analyse du questionnaire et à la méthode d'étude de cas pour analyser les indicateurs financiers de l'institution.

L'étude a abouti à plusieurs résultats, dont le plus important est la disponibilité de l'environnement de la région de Ouargla en ce qui concerne les éléments d'investissement dans le secteur de la construction. De nombreux incitatifs fiscaux attirent les investissements dans la construction.

Mots clés: décision d'investissement, secteur de la construction, incitations fiscales, déterminants environnementaux, statut financier, aljaline, investissement.

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
I	الإهداء
I	الشكر
IV	الملخص
V	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
X	قائمة الرموز
أ	مقدمة
	الفصل الأول : الاطار النظري لقرار الاستثمار في قطاع البناء
3	المبحث الأول : الادبيات النظرية لقرار الاستثمار في قطاع البناء
3	المطلب الأول : ماهية قرار الإستثمار
3	الفرع الأول : مفهوم قرار الإستثمار
4	الفرع الثاني : خصائص قرار الإستثمار
4	الفرع الثالث : مراحل اتخاذ قرار الإستثمار
5	الفرع الرابع: العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري
7	المطلب الثاني : الإستثمار في قطاع البناء في الجزائر
7	الفرع الأول : تطور قطاع البناء في الجزائر
8	الفرع الثاني : تعريف قطاع البناء
8	الفرع الثالث: خصوصيات قطاع البناء
9	الفرع الرابع : خصائص وسمات منتج قطاع البناء

9	الفرع الخامس : نشاط المؤسسات قطاع البناء
10	المطلب الثالث : قرار الإستثمار في قطاع البناء في ورقة
10	الفرع الاول: المقومات البيئية للاستثمار في قطاع البناء
10	الفرع الثاني: الجاذبية الضريبية
10	الفرع الثالث: الجانب المالي للمؤسسات قطاع البناء بورقة
11	المبحث الثاني : الدراسات السابقة لمحددات قرار الاستثمار في قطاع البناء
11	المطلب الأول : الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار في قطاع البناء
11	الفرع الأول: الدراسات التي تناولت محدثات قرار الاستثمار
14	الفرع الثاني : الدراسات التي تناولت الإستثمار في قطاع البناء
16	المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة
18	المطلب الثالث: موقع الدراسة من الدراسات السابقة
19	خلاصة الفصل
21	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة
21	المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة
21	الفرع الأول: منهج الدراسة
21	الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
22	الفرع الثالث : تحديد مصادر البيانات وطريقة جمعها
23	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
23	الفرع الأول : استمارة استبيان
24	الفرع الثاني: الأدوات والبرامج الإحصائية
25	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها
25	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية

25	الفرع الأول: عرض نتائج المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة
32	المبحث الثالث: تحليل المؤشرات المالية لمؤسسة في قطاع البناء
32	المطلب الأول: دراسة حالة شركة الجلايين للبناء
32	المطلب الثاني: المؤشرات المالية لشركة الجلايين
42	خلاصة الفصل
44	الخاتمة
47	المصادر والمراجع
50	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	تقيم الدراسات السابقة	16
1.2	مجموع الاستبيانات الموزعة والمسترجعة	22
2.2	سلم ليكارت الثلاثي	22
3.2	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	25
4.2	توزيع عينة الدراسة حسب الصفة الوظيفية	26
5.2	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	26
6.2	وصف اجابات الدراسة حول المقومات البيئية	27
7.2	وصف اجابات الدراسة حول الجاذبية الضريبية	28
8.2	وصف اجابات الدراسة حول الجانب المالي للمؤسسة	29
9.2	جدول اختبار الفا كرونباخ	29
10.2	التوزيع الطبيعي	30
11.2	اختبار كرسكال للفرضية الاولى	30
12.2	اختبار كرسكال للفرضية الثانية	31
13.2	اختبار كرسكال للفرضية الثالثة	31
14.2	حساب المردودية المالية	33
15.2	حساب نسب الربحية	34
16.2	حساب نسبة التدوال	36
17.2	حساب نسبة المديونية	37
18.2	حساب تطور رقم الاعمال	37
19.2	حساب رأس المال العامل	39
20.2	حساب الاحتياج في رأس المال العامل	40
21.2	حساب الخزينة	41

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
25	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	1.2
26	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	2.2
26	التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	3.2
33	التمثيل البياني لحساب المردودية	4.2
34	التمثيل البياني لهامش الربح والعائد على الاستثمار	5.2
35	التمثيل البياني لنسبة دوران رأس المال	6.2
36	التمثيل البياني لنسبة التداول	7.2
37	التمثيل البياني لنسبة المديونية	8.2
38	التمثيل البياني لنمو رقم الأعمال	9.2
39	التمثيل البياني لحساب راس المال العامل	10.2
40	التمثيل البياني لحساب الاحتياجي رأس المال العامل	11.2
41	التمثيل البياني لحساب الخزينة	12.2

قائمة الملاحق:

الصفحة	الملحق	الرقم
51	ملحق رقم 01 : استمارة الاستبيان	01
53	ملحق رقم 02 : وصف إجابات الدراسة حول محاور الاستبيان	02
54	ملحق رقم 03 : الخصائص الديمغرافية	03
55	ملحق رقم 04: إختبار ألفا كرونباخ	04
55	ملحق رقم 05: إختبار التوزيع الطبيعي	05
56	ملحق رقم 06: إختبار الفرضيات	06
58	ملحق رقم 07 : القوائم المالية لمؤسسة الجيلين	07

قائمة الرموز:

الرمز	شرح
FR	رأس المال العامل
BFR	الاحتياج في رأس المال العمل
TR	الخزينة
RCP	المردودية المالية

المقدمة

توطئة

يعد قطاع البناء في الجزائر أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني ، فهو ركيزة أساسية تعتمد عليها الكثير من النشاطات الاقتصادية، حيث يلعب هذا القطاع دورا رئيسيا في توليد فرص العمل، كما يساهم في رفع مستويات الدخل وتنويع القاعدة الاقتصادية.

فقد اصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية، حيث يعتبر القرار الاستثماري من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر، فنجد أن هذا القرار يقوم على مجموعة من المحددات والعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار لضمان سلامة القرار الاستثماري.

من بين أعقد القرارات الاستثمارية هو قرار الاستثمار في قطاع البناء ، وذلك لتمييز هذا القطاع بالضخامة في المشاريع ، ولدوره الاساسي في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، ولتعدد العوامل المشاركة في توجه المؤسسات الاقتصادية نحو هذا القطاع، وجب دراسة أهم المحددات التي تؤثر أو تساعد المؤسسات على الاستثمار في قطاع البناء.

إشكالية الدراسة:

وعلى خلفية ما قدمنا يمكن طرح الاشكالية التالية: "في ما تتمثل أهم المحددات التي تؤثر على التوجه الاستثماري للمؤسسات نحو قطاع البناء في منطقة ورقلة، وما هي فعالية ل منها؟".

الاشكاليات الفرعية:

- وللإجابة عن هذه الاشكالية نقوم بطرح الاسئلة الفرعية التالية:
- 1) ما مدى تأثير المقومات البيئية على قرار الاستثمار في قطاع البناء ؟
 - 2) ما مدى تأثير التحفيزات الجبائية على قرار الاستثمار في قطاع البناء؟
 - 3) ما مدى تأثير العوامل المالية على قرار الاستثمار في قطاع البناء؟

الفرضيات:

- لمناقشة الاشكالية و الاجابة على التساؤلات السابقة نقترح الفرضيات التالية:
- 1) تتوفر البيئة الاستثمارية في منطقة ورقلة على مقومات الاستثمار في قطاع البناء؛
 - 2) تساهم التحفيزات الجبائية الممنوحة لمنطقة ورقلة في جذب عمليات الاستثمار في قطاع البناء؛
 - 3) تساهم العوامل المالية في تفعيل قرار الاستثمار في قطاع البناء.

اهداف الدراسة:

- بالإضافة إلى هدف الاجابة على اشكاليات الدراسة نهدف بشيء من التفصيل إلى ما يلي
- ✓ تحديد وتحليل العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار في قطاع البناء؛
 - ✓ تحليل المقومات البيئية و التحفيزات الجبائية المتاحة للمستثمرين في قطاع البناء بمنطقة ورقلة؛
 - ✓ تحليل الوضعية المالية للمؤسسة تنشط في قطاع البناء؛
 - ✓ معرفة أسباب ودوافع توجه المؤسسات الاقتصادية إلى الاستثمار في قطاع البناء.

أسباب إختيار الموضوع: تتمثل أهم الأسباب في ما يلي:

- ✓ الرغبة الشخصية من الطالبتين لدراسة الموضوع؛
- ✓ موضوع يدخل ضمن تخصص الطالبتين؛
- ✓ لاحتلال قطاع البناء مكانة هامة بين القطاعات.

منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي من خلال وصف وتحليل الاطار النظري للعوامل المحددة لقرار

الاستثمار، ومحاولة تحديد موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة، كما استخدمنا منهج دراسة حالة بالتطبيق على شركة الجلائن للبناء خلال الفترة 2014 - 2017.

حدود الدراسة: تقع حدود الدراسة في مايلي

- حدود مكانية : تم تطبيق الدراسة في شركة الجلائن للبناء منطقة ورقلة.
- حدود زمنية : تمثلت 2014 - 2017.

صعوبات الدراسة:

- لإتمام هذا العمل واجهتنا العديد من الصعوبات نوجزها في:
- صعوبة الحصول على البيانات والقوائم المالية للمؤسسات؛
- عدم توفر المعلومات الكافية في الموضوع؛
- عدم اهتمام بعض المستجوبين من المقاولين باستمارة الاستبيان.

هيكل البحث :

قصد الإلمام بدراسة الموضوع وتحليل إشكالية البحث المطروحة، والإجابة على التساؤلات التي تضمنتها، وأخذ الفرضيات بعين الاعتبار، ارتأينا إلى تقسيم وهيكلية البحث إلى فصلين بعد المقدمة، الفصل الأول خاص بالإطار النظري للدراسة، والثاني خاص بالجانب التطبيقي بالإضافة إلى خاتمة ، وذلك ما يلي :

المقدمة: تناولت العناصر المنهجية التي تحتويها أي مقدمة، من إشكالية، فرضيات، ومنهج الدراسة المتبع،...إلخ.

الفصل الأول: تناول هذا الفصل الدراسة النظرية والأدبيات التطبيقية، ففي الدراسة النظرية تم سرد المفاهيم الخاصة بقرار الاستثمار في قطاع البناء، أما فيما يخص الأدبيات التطبيقية فجاءت من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع في محاولة تحليلها ومقارنتها بالدراسة الحالية .

الفصل الثاني: تطرقنا في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية الموجهة لفائدة المهنيين المستثمرين في هذا المجال، ثم تحليل نتائج الاستبيان وتحليل آرائهم ،وأیضا تحليل الوضعية المالية لإحدى المؤسسات الناشطة في هذا المجال.

الخاتمة: تناولت استنتاجات وتوصيات وأفاق الدراسة.

الفصل الأول

الاطار النظري لقرار الاستثمار في قطاع البناء

تمهيد:

يعتبر القرار الاستثماري من أهم وأصعب القرارات التي يتخذها المستثمر، ويقوم هذا القرار على مجموعة من المبادئ والمقومات التي يجب أخذها بعين الاعتبار لضمان سلامة قرار الاستثمار، ومن بين أهم هذه القرارات، قرار الاستثمار في قطاع البناء الذي يعتبر من بين القطاعات ذات المشاريع الاستثمارية الضخمة، التي تحتاج إلى دراسة معمقة من أجل اتخاذ قرار الاستثمار فيها.

ومن خلال ما سيق سنتناول هذا الفصل عبر مبحثين هما:

المبحث الأول : الادبيات النظرية لقرار الاستثمار في قطاع البناء؛

المبحث الثاني : الدراسات السابقة لقرار الاستثمار في قطاع البناء.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لقرار الاستثمار في قطاع البناء

المطلب الأول: ماهية القرار الاستثماري

تعد عملية اتخاذ القرار أمراً حاسماً، ومطلوبة في حياة المؤسسة التخطيط لها، وذلك بإعداد خطة طويلة الأجل تراعي كافة جوانب المشروع الاستثماري، وذلك من أجل ضمان تعظيم حقوق الملاك والمساهمين، حيث يشمل تقدير التكاليف الاستثمارية لتنفيذ المشروع والتدفقات المتوقعة منه.

الفرع الأول: مفهوم القرار الاستثماري

تعددت الكتابات ووجهات نظر الكتاب حول مفهوم القرار الاستثماري حيث نجد " هو تلك العملية التي تقوم على المفاضلة بين البدائل المتاحة والممكنة بشكل واعي، مدرك وموضوعي، وهي من أصعب العمليات وذلك لتأثرها بالتقلبات الاقتصادية.¹

كما عرف أيضا " بأنه ربط أو تخصيص مقدار معلوم من أموال وموارد المؤسسة، والتضحية في الوقت الحاضر إستنادا على منهج رشيد مسبق للتحليل والتقييم والمقارنة، بغية تحقيق أو الحصول على عوائد مناسبة يتوقع حدوثها على مدار فترات زمنية مستقبلية طويلة نسبية".²

"هو كل قرار يستند على مبدأ الرشادة الاقتصادية، والتي تعني تفضيل الأكثر على الأقل، حيث يتم تفضيل الاستثمار ذو العائد الأكبر والتكلفة الأقل، وهو كمرحلة يتم تصنيفه بأنه يعبر عن المرحلة الأخيرة التي تلي دراسة الجدوى، والذي يتم من خلاله تفضيل واختيار مشروع معين من بين جملة المشروعات المقترحة".³

"هو خلق وحدة إنتاجية جديدة مما يترتب عليها الالتزام بمجموعة من النفقات، وتحقيق الإيرادات لفترة أو لعدة فترات زمنية محددة مستقبلية تختلف باختلاف نوع الاستثمار".

من خلال هذه التعريفات نجد أن جميعها تعتبر أن قرار الاستثمار هو "قرار التخلي عن أموال ضخمة يخاطر بها صاحب المشروع في سبيل الحصول على عوائد مناسبة، يتوقع حدوثها في فترات زمنية مستقبلية".

بعد استعراض كل هذه التعاريف يمكن استخلاص النقاط التالية:

*القرارات الاستثمارية يترتب عليها استثمار أموال يتولد عنها طاقات إنتاجية جديدة أو زيادة الطاقة الإنتاجية الحالية؛

* القرارات الاستثمارية يسودها عنصر المخاطرة وعدم التأكد مما يمثل خطراً على حياة المشروع؛

* القرارات الاستثمارية تحتاج الى انفاق مبالغ كبيرة قد يصعب استردادها في حالة فشل المشروع.

¹- منعم زمزور الموسمي، اتخاذ القرارات الإدارية، دار البازوري العلمية، عمان، سنة 1998، ص13.

²- بلخوان صابرية، قرار اختيار الاستثمار، مذكرة ماستر. تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم. "غير منشورة"، الجزائر، 2017، ص19.

³- مهري عبد المالك، دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير. تخصص إدارة وتسيير المشروع، جامعة تبسة، "غير منشورة"، الجزائر، سنة 2013، ص31.

الفرع الثاني: خصائص القرار الاستثماري

هناك مجموعة من السمات يتميز بها القرار الاستثماري هي كالتالي

1. خصائص ترتبط بالبعد الزمني: ونوجزها في النقاط التالية¹

أ. ترتبط قرارات الاستثمار دائما بالأجل الطويل، حيث أنه بالرغم من الانفاق الاستثماري قد يرتبط بفترة زمنية واحدة تسبق عملية الحصول على منافع هذا الاستثمار إلا أن هذه المنافع والعوائد ترتبط بمجموعة ثانية من الفترات الزمنية.

ب. تخطيط قرار الاستثماري يمتد إلى فترة زمنية طويلة، فقرار الاستثمار له أهمية بالغة خصوصا مع استمرار التقدم التكنولوجي في العصر الحديث والذي أدى إلى تطور كبير في وسائل الإنتاج والتسويق المر الذي يزيد من صعوبة اتخاذ القرار الاستثماري.

2. خصائص ترتبط بحالات الطبيعة: ونوجزها في مايلي²

أ. تتضمن عادة قرارات الاستثمار عنصري المخاطرة وعدم التأكد لارتباط تلك القرارات بالمستقبل وبالتالي فإن العائد المتوقع يكون غير مؤكد الحدوث.

ب. تكمن مخاطر القرار الاستثماري في صعوبة الرجوع دون تحقيق خسائر كبيرة، لذا يجب أن يخضع القرار الاستثماري لمزيد من الدراسات العلمية المتخصصة والتي تكفل نجاحه بصورة سليمة في المستقبل.

ج. تتعرض قرارات الاستثمار للعديد من المشاكل كالتنبؤ بالمبيعات وكيفية تقدير التكاليف لعدة من السنوات المقبلة في ظل حالي المخاطرة وعدم التأكد.

3. الخصائص التي ترتبط بالهيكل التمويلي³

أ. معظم قرارات الاستثمار تحتاج إلى مبالغ ضخمة مما قد يؤثر على حياة المشروع فالعائد المتوقع منه عادة يمتد لفترات زمنية معينة طويلة، ويتطلب هذا التنبؤ بالإيرادات والتكاليف المتوقعة لفترة طويلة.

ب. يتضمن القرار الاستثماري تخصيص قدر من الموارد الاقتصادية المتاحة حاليا بمهدف خلق طاقات إنتاجية جديدة، أو زيادة الطاقات الإنتاجية الحالية أو المحافظة عليها.

ج. يؤدي القرار الاستثماري إلى إغراق جزء من الأموال في أصول ثابتة متخصصة لفترة زمنية طويلة، وقد يتطلب هذا البحث عن مصادر التمويل كالاقتراض.

الفرع الثالث: مراحل اتخاذ القرار الاستثماري

هناك أربعة مراحل أساسية لاتخاذ قرار الاستثمار وهي:⁴

¹ - سامر نعيم عبد الرحيم ملحم، أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، سنة 2006، ص112.

² - عبد الرحمن عليان، دراسات الجدوى الاقتصادية للقرارات الاستثمارية، مجلة الاقتصاد والادارة، ص112.

³ - خالد وهيب الراوي، "الاستثمار مفاهيم تحليل استراتيجي" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان، الطبعة الأولى، سنة 1999، ص 28.

⁴ - العمودي محمد الطاهر، الاستثمار العقاري ودوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة

الجزائر3، "غير منشورة"، الجزائر، سنة 2012، ص51.

1. تحديد نوعية الاستثمار: حيث يتطلب الشروع في اتخاذ قرار الاستثمار طويل الاجل أن تقوم الشركة بتجميع البيانات الخاصة بالاستثمارات المتاحة وتحليلها، ووضع البدائل المختلفة لاختيار أفضلها، ثم اختيار بدائل التنفيذ والتمويل الاقتصادية والمشروعات الاستثمارية طويلة الأجل المحتملة للتنفيذ.
2. تحديد البدائل المحتملة: قد تتعدد البدائل المتاحة للمستثمر، وفي هذه الحالة يجب تحديد مزايا وعيوب كل بديل من تكلفة وعوائد، وفي حالات أخرى تنحصر الاختبارات وبديل واحد هنا يتم تحديد التكلفة والعائد لاتخاذ قرار القبول أو الرفض.
3. تحديد مزايا وعيوب كل بديل يتم ذلك باتباع طرق تقييم موضوعية تعطي عند تطبيقها على كل بديل نتائج رقمية تعبر عن النتيجة النهائية للمقابلة بين التكلفة والعائد المرتبطة بالبديل المطروح.
4. اتخاذ القرار الاستثماري: يتم ذلك من خلال نتائج المرحلة السابقة وذلك بإقرار البديل الذي ينتج عنه أفضل نتائج رقمية.

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري

- تعددت العوامل التي من شأنها أن تؤثر على قرار الاستثمار وتوقع عوائده وهي عوامل اشتملت على عناصر من السياسة الكلية أو الجزئية المتعلقة بالنظام الاقتصادي للدول وهي:¹
1. فلسفة الإدارة: إن سياسة الإدارة وفلسفتها قد تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري فقد ترى الإدارة ضرورة الإسراع في إجراء توسعات بالمشروع، نظرا لما يلاقه هذا المشروع الاقبال الشديد على منتجاته قد تعجز عنه الطاقة الإنتاجية الحالية من تغطية هذا الطلب من العملاء في حين ترى سياسة إدارة أخرى بمشروع مشابه، عدم اجراء التوسعات في الوقت الحالي وذلك توقعا منها لإقامة مشروع استثماري مشابه يقوم بإنتاج نفس منتج المشروع، أو قد يكون هذا الطلب المتزايد موسمي يستمر لفترة وجيزة مما لا يستدعي معه اجراء توسعات لزيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع.
 2. نوع المنتج: توضح دراسة السوق نوع وكمية الطلب على المنتجات التي تحتاج الى اتفاق استثماري لإنتاجها حيث يمثل تحديد نوع المنتج أحد العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري، فقد يحتاج الى آلات متخصصة أو إلى عمالة من نوع معين يصعب توفيرها في الوقت الحالي، كما قد يحتاج هذا المنتج الى مواد خام غير متوفرة في السوق المحلي أو قد تكون متوفرة خارجية ولكن توجد صعوبة في استيرادها. ففي هذه الحالة قد يكون لتحديد نوع المنتج أثر بالغ في قبول أو رفض المشروع الاستثماري.
 3. مصادر التمويل: ان من اهم العوامل الأساسية والتي قد تؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية بقبول او رفض المشروع الاستثماري تحديد مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروع الاستثماري المقترح، وتتعدد مصادر التمويل فمنها التمويل الذاتي بمعرفة المستثمر، والتمويل عن طريق القروض طويلة وقصيرة الاجل من البنوك، أو من صناديق الاقتراض.²

¹ عبد العال هاشم أبو خشبة، مفاهيم وخصائص القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها والتبويبات المختلفة لها، محاضرة، كلية الاقتصاد

والادارة، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ص 07.

4. رأس المال العامل: يمثل رأس المال العامل أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويجب ألا ينصب اهتمام الإدارة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية على التكاليف الاستثمارية والتكاليف التشغيلية، وعلى الإيرادات المتوقعة الحصول عليها من المشروع الاستثماري بل يجب أن تسعى الإدارة دائماً للمحافظة على توفر رأس المال.

وبحسب رأس المال العامل عن طريق دراسة تغيرات كل عنصر من عناصر الأصول المتداولة والخصوم المتداولة خلال سنوات حياة المشروع، ويتطلب رأس المال العامل الدقة في تقديره، حيث تقديره بأقل من قيمته المطلوبة يسبب اختناقات في عمليات التشغيل بالمشروع وأن تقديره بأكثر من قيمته يسبب تجميد الأموال الزائدة مما يترتب عليه مشاكل تمويلية وأعباء إضافية على المنتجات.

5. موازنة التدفقات النقدية: تتطلب عملية المفاضلة من البدائل الاستثمارية تقدير التدفقات النقدية لكل بديل، لهذا يجب إعداد موازنة التدفق النقدي والتي توضح تدفق الأموال بالنسبة للاستثمارات المقترحة، حيث يرى ريجس أن تقدير التدفقات النقدية الداخلة المنتظر تحقيقها مستقبلاً تكون أصعب بكثير من تقدير التدفقات النقدية الخارجة، وهذا يساعد الإدارة على اختيار المشروعات الاستثمارية ذات التدفقات التي يتناسب توقيتها مع الظروف والأحداث النقدية للمشروع، فقد يؤدي إعداد التدفقات النقدية إلى تأجيل أو رفض مشروع استثماري، إذا ما كان تنفيذه يتطلب تدفقات نقدية تتعارض في توقيتها مع مدفوعات أخرى متوقعة لا يمكن تأجيلها.

6. الفرص البديلة: من المفاهيم الأساسية التي تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري هو مفهوم تكلفة الفرصة البديلة حيث يعرفها أحد الكتاب بأنها " أقصى ما يجب الحصول عليها من مكاسب السلع والخدمات والطاقات الإنتاجية إذا ما تم تخصيصها للاستخدامات البديلة"، يرى أحد الكتاب التدفقات النقدية المحسوبة لا تشمل صافي التدفقات النقدية المنتظر دفعها فقط ولكن تشمل أيضاً التدفقات النقدية التي حرم المستثمر منها نتيجة لتنفيذ المشروع الاستثماري المقترح محل التقييم، وهنا يؤكد هذا الكاتب على ضرورة أخذ تكلفة الفرصة البديلة في الحسبان عند تحديد تكاليف الاستثمار أو تكاليف التشغيل حتي يتم التقييم على أساس سليم.

7. المخاطرة وعدم التأكد: إن من أهم العوامل المؤثرة وبدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية عنصري المخاطرة وعدم التأكد المرتبطين بالمستقبل، وهذا ما يجعل العائد المتوقع من المشروع الاستثماري غير محدد وربما يكون غير مؤكد الحدوث. وينشأ عدم التأكد في بعض الأحيان لصعوبة واستحالة التنبؤ في بعض الأحيان لعدد من المتغيرات، ويكون ذلك نتيجة لعدم التحديد الدقيق لحجم المنافع والتكاليف في المستقبل نتيجة التغيرات التكنولوجية التي قد تحدث للمشروع طيلة حياته الإنتاجية، أما في حالة المخاطر فهي تلك الحالة التي لا يستطيع فيها متخذ القرار أن يتنبأ أو يقدر احتمال حدوث حالات الطبيعة.¹

8. إمكانية السوق والتنبؤ بحجم المبيعات: تمثل دراسة السوق بداية دراسات الجدوى للمشروع الاستثماري، وعادة يتوقف على دراسة السوق رفض أو قبول المشروع المقترح، فأول خطوة جديرة بالبحث والاهتمام في دراسات الجدوى هي القيام بإجراء تحليل دقيق لسوق السلعة المزعم إنتاجها، إذ يعتبر الطلب على السلعة حالياً أو مستقبلاً نقطة البدء وأساساً لتبرير قيام أي مشروع استثماري، ولنجاح المشروع يجب أن تكون دراسة السوق وتقديرات الطلب أثر واقعية وأقرب إلى الدقة، وما لم تكن هذه

¹. منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، القاهرة الطبعة الرابعة، سنة 1999، ص 440.

التقديرات صحيحة فإن تخطيط المشروع يصبح عديم الفائدة ويترتب عليه مصاعب كثيرة في عمليات البيع وسينشأ عن ذلك وجود طاقات إنتاجية غير مستغلة واحتمال كبير تعرض المشروع إلى خسائر لذا يجب على الإدارة بحث إمكانية السوق مدى تقبل السوق لمنتجات المشروع المقترح وكذلك التنبؤ بحجم المبيعات والتي على ضوئها يتم تحديد الإيرادات المتوقعة للمشروع الاستثماري.

المطلب الثاني: الإستثمار في قطاع البناء في الجزائر

أصبح قطاع البناء و الاشغال العمومية يشكل حلقة أساسية ضمن نشاطات الدولة الجزائرية، إذ يقوم بوظائف إستراتيجية في تطوير الإقتصاد و ترقية الإستثمار المنتج للثروة و الشغل، وتنبع خاصية هذا القطاع من إرادة الدولة لوضع أسس إستراتيجية وطنية لتنمية أريد لهما أن تكون مستدامة .

الفرع الأول: تطور قطاع البناء في الجزائر

لقد إحتل قطاع البناء و الأشغال العمومية موقعا رياديا في السياسات الإقتصادية المنتهجة بالجزائر مند فترة الإستقلال بتأميم الثروات الوطنية سنة 1966م، والتي شكلت حجر الأساس في الصناعات التحويلية كالحديد و الصلب و المناجم و أعطت الإمكانية لوقوف هذا القطاع، فخلال المخططات التنموية حظي القطاع بالإهتمام في إطار تطوير الصناعات التحويلية (الثقيلة و الخفيفة)، فقد تطور نشاط الأشغال و البناء بنسبة 17 % خلال المخطط (67-73) إلى نسبة 41% خلال المخطط (74-79)، وبعد أزمة الثمانيات دفعة الرهانات الإقتصادية المحلية و الدولية الجزائر إلى إتخاذ قرارات كبرى على مستوى النهج الإقتصادي المتبع بالتحول نحو تبني إقتصاد السوق كمنهج إقتصادي حاولت معه الحكومة الجزائرية التي جاءت خلال فترة التسعينات تطبيق هذه التوجهات على أرض الواقع حيث ثم إعتبار المؤسسة العمومية ليست مجرد تقنية بل تكريس الفلسفة من خلال تفعيل البرامج الإصلاحية التي شملت عدة مستويات أهمها الجانب الإقتصادي المتمثل في إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني وخصوصة المؤسسات الوطنية الكبرى، والعمل على استحداث سياسات الإستثمار و إجراءات إنشاء المؤسسات و برامج التمويل وذلك من خلال مختلف الآليات التي ثم إنشائها في هذا الصدد كإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1993م ومؤسسات تدعيم الإستثمار و المرافقة مثل: ¹ANDI ,ANSEJ,CNAC,ANGEM,FGAR.

هذه السياسات ساهمت في خلق حركية إقتصادية من خلال تطور عدد المؤسسات داخل النسيج الإقتصادي الجزائري في العديد من القطاعات و منها قطاع البناء و الاشغال العمومية.

¹ بكاي أحمد و سعداني محمد السعيد ، واقع المحاسبة في قطاع البناء والأشغال العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي ، مجلة إقتصاديات

شمال إفريقيا ، العدد 17 الشلف السداسي الثاني 2017 ، ص 02.

الفرع الثاني: تعريف قطاع البناء

قدمت له عدة تعريف نذكر منها مايلي¹

يعرف قطاع البناء والتشييد على أنه " مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالتخطيط والتصميم والتنفيذ للمشروعات الانشائية لمختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في الدولة مثل: المباني بكافة أنواعها من مدراس، جامعات، مباني إدارية، مستشفيات، منشآت صحية وتجارية، وكذلك مباني القطاع الخاص والبنى التحتية، مثل الطرق والجسور والنفق وشبكات الصرف الصحي والمياه والخزانات ومحطات التنقية والتحلية والمعالجة والضخ وما شابهها، ومنشآت توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والمطارات وكل المؤسسات المشابهة.

ويعرف قطاع البناء أيضا " هو نشاط اقتصادي وتقني رئيسي في جميع الدول بغض النظر عن مستوى تطورها وحجم ناتجها المحلي الإجمالي، وتشمل تلك الصناعة عدة فعاليات تتصف بتوجهها نحو القطاع العام بصفة غالبية، وباحتياج منتجاتها إلى وقت طويل للتخطيط والتنفيذ وتشمل تلك المنتجات المساكن والمستشفيات والطرق وتعداها إلى المصانع والمطارات وغيرها. وبالنظر إلى طبيعة المؤسسات العاملة، والأعمال التي تقوم بها وتنجزها يتكون هذا القطاع من المؤسسات العاملة في مجال البناء والتشييد وبأعمال الترسيم والتجديد والإصلاحات وبتقسيم الأراضي وتطويرها وتعمل هذه المؤسسات لحسابها ولحساب الغير، وقد تقوم تلك المؤسسات بتنفيذ كامل المشاريع أو تعطي جزء منها لمقاول من الباطن.

الفرع الثالث: خصوصيات قطاع البناء

يتميز بالخصائص التالية²

- يتصف نشاط المؤسسات التي تنشط في قطاع البناء بكونه يتم عن طريق عقود المقاولات؛
- يتحقق رقم الأعمال في مؤسسات القطاع عند إنجاز جزء من الأشغال يسمى المرحلة، ويتحقق رقم الأعمال دون تسليم الأشغال المنجزة لصاحب المشروع بخلاف باقي القطاعات الاقتصادية؛
- وجود صندوق إجتماعي غير صندوق الضمان الإجتماعي تدفع له الإشتراكات الإجتماعية دوريا، وتكون مهمة هذا الصندوق دفع العطل السنوية للعمال؛
- ضمنا لحسن تنفيذ الأشغال تم إستحداث إقطاع جزء من مستحقات المؤسسة المكلفة بإنجاز المشروع يسمى إقطاع الضمان وهي نسبة مئوية من قيمة المشروع.

¹ - منتدى الرياض، دراسة مشاكل قطاع البناء والتشييد وسبل علاجها بالمملكة العربية السعودية، الدورة السادسة، بالسعودية، ديسمبر 2013،

² . شافعي حامد، المحاسبة الخاصة (محاسبة قطاعية)، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة، جامعة باتنة، سنة 2015-2016، ص06.

الفرع الرابع: خصائص وسمات منتج قطاع البناء

يتصف المنتج في صناعة البناء بالصفات والسمات التالية:¹

إعتماد قطاع البناء على مبدأ المشروع ذي العمر الطويل والوزن الثقيل، حيث من غير الممكن نقله وإعادة استعماله لأنه يبنى عادة لهدف محدد؛

مرور مشروع بعدة مراحل متتالية: الفكرة، دراسة الجدوى، التصميم الأولي، التصميم النهائي التفصيل، التعاقد، التشغيل والصيانة، الاستبدال أو الإزالة ويختلف المشاركون في كل من هذه المراحل حسب التخصصات والواقع والأدوار والأهداف وتنوع المستفيدين منها حيث أنها ندخل كجزء أساسي في جميع المجالات التجارية والحكومية إضافة إلى الأفراد؛

اتصاف قطاع البناء بأنه صناعة معقدة، يسهم فيها عدد كبير من الأطراف من الخلفيات العلمية والعملية (مديرون، مهندسون، شركات استشارية، جيولوجيون، قانونيون، محاسبون، ممولون، قطاعات حكومية)، وتختلف خبرات العاملين والمشاركين في قطاع البناء من أعلى درجات المهارة والخبرة إلى عمال دون أي خبرة أو مهارات؛

اتسام صناعة البناء بأنها صناعة مركبة لان المنتج النهائي فيها هو عبارة عن منتج من عدد كبير من المواد، مختلفة الخواص والأشكال، وكذلك التجهيزات الميكانيكية والكهربائية المختلفة، وتستعمل لإنتاج المنتج عدد كبير من الموارد الدائمة والمؤقتة، وقد يكون من الممكن تخزينها أو يجب استعمالها ضمن مدة محددة؛

الحصول على المنتج النهائي من خلال العديد من استراتيجيات التعاقد والتوريد، والتي تختلف عن بعضها البعض حسب طبيعة المشاريع، وتختلف في مدى وملاءمتها لكل نوع من المشاريع؛

تميز منتجات القطاع بكونها منتجات ضخمة ومتنوعة، وبانتشارها المتراخي الأطراف جغرافيا على امتداد رقعة الدولة، وبدعم تشابه أو تنوع هذه المشروعات، وعدم نمطية الإنتاج التي يتسم بها القطاع الصناعي، ويتأثر القطاع العوامل المحيطة وبدرجة تأهيل الكادر البشري.

الفرع الخامس: نشاط المؤسسات التي تنشط في قطاع البناء

تتم نشاطات قطاع البناء عن طريق عقود الإنشاء وهي عقود تبرم بين المؤسسة المكلفة بالإنجاز وصاحب المشروع ويتضمن العقد مجموعة من الشروط التقنية والمالية يحددها دفتر الشروط الذي يضعه صاحب المشروع ويطلع عليه كل من يرغب في إنجاز المشروع المعلن عنه.

يقوم مكتب الدراسات المتعاقد مع صاحب المشروع بمتابعة تنفيذ العقد وفق التصميم التي وضعها هذا المكتب المكلف من طرف صاحب المشروع.²

قد يمتد إلى أكثر من سنة مالية تنفيذ وإنجاز المشروع وذلك حسب حجم وطبيعة المشروع، ومن الناحية المالية يمكن تصنيف عقود المقاولات إلى مايلي :

¹ . دراسة مشاكل قطاع البناء والتشييد وسبل علاجها، مرجع سبق ذكره، ص26.

² - حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الخاصة (محاسبة قطاعية)، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة، جامعة باتنة، 2015-2016، ص06.

أ - عقد المقاول بالقيمة الثابتة؛

ب - عقد المقاول بالإضافة على التكلفة : يتم بموجبه تحديد قيمة المشروع عن طريق إضافة هامش ربح على تكلفة إنجاز المشروع؛

ج - عقد المقاول المفتوح : يتم حساب قيمة المشروع عند إنتهاء الأشغال وذلك أن الأشغال مرتبطة بإنجاز المشروع كلية ولو تطلب الأمر تنفيذ أشغال تكميلية لم تكن واردة في بنود العقد الأولي ولم تكن متوقعة.

المطلب الثالث : قرار الإستثمار في قطاع البناء في ورقة

الفرع الاول: المقومات البيئية للاستثمار في قطاع البناء

تؤثر المقومات البيئية في عملية في قطاع البناء بمنطقة ورقة ، من خلال توفير الظروف الملائمة ، والمتطلبات الاساسية للاستثمار في هذا القطاع ، وتواجد جهات مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمار كما تساهم في تطويره والترويج له، وكذا تحديد تشريعات وقوانين واضحة تساعد على نجاح المشاريع الاستثمارية بقطاع البناء بمنطقة ورقة.

الفرع الثاني: الجاذبية الضريبية

تعد المحفزات الضريبية من أهم العوامل المؤثرة على قرارات الأشخاص المتوجهين نحو الاستثمار في قطاع البناء وذلك يكون بإتاحة بعض العوامل إما قد تكون جاذبة أو منفرة من الاستثمار في هذا القطاع، وهذا يتجسد من خلال وجود نظام ضريبي خاص وواضح المعالم مشجع على الاستثمار في قطاع البناء، كما يتطلب من السلطات المعنية القيام بمنح إعفاءات وتخفيضات على بعض الرسوم والضرائب للمشاريع والمواد التي تدخل في هذه النوع من الاستثمار ، حيث تجعل من المشاريع الاستثمارية الخاصة بقطاع البناء في ورقة أقل عرضة لمعدلات ضريبية عالية تحد من توجه نحو الاستثمار في هذا القطاع.

الفرع الثالث: الجانب المالي للمؤسسات قطاع البناء بورقة

يحتل الجانب المالي لمؤسسات قطاع البناء بالاهتمام الكبير، من قبل معظم المستثمرين وذلك لتوفره على محددات مالية تؤثر على قرار الاستثمار في قطاع البناء، لذلك على المؤسسات الراغبة في الاستثمار في هذا القطاع من معرفة مصادر التمويل التي تسهل وتساعد على تخفيض تكلفة المشاريع الضخمة للقطاع بحيث تكون متوافقة مع مردودية هذه المشاريع ، كما يجب عليها اختيار المشاريع ذات ربحية تجعل من خزينتها تتمتع بالسيولة والصلابة المالية.

أخيرا يمكن التوصل إلى أن قرار الاستثمار في قطاع البناء والنجاح فيه مربوط بوجود مقومات بيئية تساعد على الاستثمار في هذا القطاع ، وكذا توفر محفزات ضريبية وجبائية جاذبة للاستثمار ، ووجود عوامل مالية تميز المؤسسات الراغبة في الاستثمار في هذا القطاع.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة لمحددات قرار الاستثمار في قطاع البناء

نقوم في هذا المبحث بسرد مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع محددات قرار الاستثمار في قطاع البناء ، وقد تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب ، حيث تناول المطلب الأول في طياته مجمل الدراسات التي تتعلق بالعمول المؤثرة على قرار الاستثمار ، والمتعلق بالاستثمار في قطاع البناء ، وجاء المطلب الثاني ليقم الدراسات السابقة ، أما المطلب الثالث بين موقع الدراسة من الدراسات السابقة سواء في ما يتعلق بمتغيرات الدراسة والأساليب المستخدمة والظروف التي أجريت فيها الدراسة والأهداف المرجوة منها.

المطلب الأول : الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار في قطاع البناء

الفرع الأول: الدراسات التي تناولت محددات قرار الاستثمار

1. دراسة سامر نعيم عبد الرحيم ملحم، مذكرة ماجستير بعنوان: أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى

القطاع الخاص في الضفة الغربية 2006

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في طبيعة هذا التطور للاستثمار على الفترات السابقة من اجل دراسة هذا الواقع للاستثمار في ظروف سياسية مختلفة يعيشها الاقتصاد الفلسطيني، ثم بعدها البحث في القوانين والاتفاقيات التي تعني بتشجيع الاستثمار ولها على اثر القرار الاستثماري في الضفة الغربية، وكان أول ما تم البحث به هو قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني الذي صدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث تم التطرق إلى طبيعة الحوافز الاستثمارية المقدمة من خلال القانون للنهوض بالاستثمار وتشجيعه، كما تم بعدها القيام بدراسة مقارنة حول قانون تشجيع الاستثمار وحوافزه مع عدد من الدول المجاورة الأردن ولبنان ومصر، وتبين بعد المقارنة أن قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني من أفضل القوانين في المنطقة من حيث طبيعة الحوافز المقدمة للمستثمرين على الرغم من وجود بعض العيوب التي يجب أن تعدل .

كما تم اثر قانون المدن الصناعية على لقرار الاستثماري في الضفة الغربية، ومدى فاعليته، ومدى تطبيق هذا القانون والصعوبات والمعوقات التي تواجه تطبيقه، ثم البحث في قوانين ضريبة الدخل المطبقة في فلسطين، وأثرها على تشجيع القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص، وتطورها وصولاً إلى القانون رقم 17 لسنة 2004 المعمول به حالياً في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وتم البحث في مدى ملائمته لتشجيع اتخاذ القرار الاستثماري الايجابي .

وكذلك تم البحث في اتفاقية باريس الاقتصادية وأثرها على تشجيع القرار الاستثماري لدى القطاعات الخاصة في الضفة الغربية، حيث تم التطرق إلى مدى فاعليتها والمعوقات التي تعترض تطبيقها .

وكذا البحث في الاجراءات الإدارية المتبعة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وأثرها على القرار الاستثماري، حيث تم البحث في إجراءات تسجيل الشركات لدى الوزارات المسؤولة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك إجراءات التسجيل لدى الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، وإجراءات الحصول على شهادة الاستثمار التي تخول للمستثمرين من الحصول على الحوافز الضريبية المقدمة وفق قانون تشجيع الاستثمار، كما تم البحث في إجراءات تسجيل الشركات لدى دائرة ضريبة الدخل وإجراءات تحصيل الضرائب المستحقة على الشركات، وما لها من أثر على اتخاذ القرار الاستثماري.

ولتحقيق هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي الميداني وهذا مناسب لأغراض الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أهم نتيجة وهي:

✓ أن هناك أثراً لضريبة الدخل على اتخاذ القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية.

2. دراسة فاطمة الحاج فويدر، مذكرة بعنوان: التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، سنة 2012

تهدف هذه الدراسة إلى:

القاء الضوء على المشاريع الاستثمارية وأهم مقومات الاستثمار ودراسة أساليب التمويل، وتحديد الأسلوب الأمثل لكل مشروع والربط بين الجانب النظري والتطبيقي فيما يخص تمويل المشاريع، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري لأنه ملائم لتقرير الحقائق وفهم عناصر الموضوع، بينما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة فيما يتعلق بالجانب التطبيقي من أجل إسقاط الدراسة على واقع المشاريع الاستثمارية، وتوصلت إلى بعض النتائج التي تؤكد على ضرورة ترشيد قرار التمويل، وذلك عن طريق تحليل علمي ودقيق للبدائل التمويلية المتاحة ودراسة تأثيره على المشاريع الاستثمارية خاصة فيما يتعلق بإنشاء الشركات.

3. دراسة. حسين وليد حسين و ابتهاج طالب خضير و عبد الناصر علك حافظ. مقال بعنوان : قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الأوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين، سنة 2013

تهدف هذه الدراسة إلى:

التعرف على أهم العوامل التي من الممكن أن تؤثر في ترشيد قرارات الاستثمار التي يقوم المستثمرون في أسواق الأوراق المالية باتخاذها، ولتحقيق هذه الأهداف استعملت الاستبانة لجمع البيانات، وكان سوق العراق للأوراق المالية ميداناً للبحث إذ تم اختيار عينة عشوائية بحجم 47 فرداً من الأفراد المتعاملين في السوق المذكور، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في ادخال وتحليل بيانات البحث .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

بان هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في قرارات المستثمرين في أسواق الأوراق المالية ، وعليه اوصى البحث على ضرورة القيام الجهات المسؤولة في سوق العراق للأوراق المالية بتوفير كافة المعلومات التي من الممكن ان تساعد المستثمرين على ترشيد قرارهم.

• دراسة بلخوان صابرية ،مذكرة ماستر بعنوان قرار إختيار الاستثمار، سنة 2017

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إظهار بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار من خلال إختيار القرارات و العوامل المؤثرة فيها . ولتحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على المنهج الاستقرائي، وهذا بالإعتماد على أداة الوصف لإظهار مختلف المفاهيم لعملية إتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة.

وتوصلت إلى النتائج التالية:

✓ المؤسسة مركز القرارات الاقتصادية؛

- ✓ تحتل الاستثمارات مكانة هامة في تنشيط و تطوير المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ الحصول على عوائد أحسن في المستقبل و الرفع من القيمة السوقية للمؤسسة؛
- ✓ يعمل الاستثمار على زيادة رأس مال الحقيقي و رأس مال المجتمع و يساعد في تكوين رأس مال ثابت؛
- ✓ لابد من أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها و تستجيب لهذه البيئة؛
- ✓ القرار الاستثماري :هو إختيار البدائل المناسبة و المتاحة و كذلك إختيار القرار الاستثماري، والتي تكون من خلال الإستراتيجية التي يتبناها في كيقية إختيار المشروع الاقتصادي.

• دراسة مروان مصطفى شموط ،مذكرة ماجستير بعنوان العوامل المحددة لقرارات المستثمرين الأفراد في سوق عمان المالي

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المتغيرات المؤثرة على اتجاهات المستثمرين الأفراد نحو التعامل في سوق عمان المالي، والتعرف على العوامل التي تحدد قرار الاستثمار في سوق عمان المالي في الأردن من وجه نظر المستثمرين أنفسهم، والكشف عن مدى تأثير عدد من العوامل الديموغرافية أو الشخصية على رؤية المستثمرين في العوامل التي تحدد قرار الاستثمار لديهم في سوق عمان المالي. ولتحقيق هذه الاهداف تم اختيار أداة الاستبانة كوسيلة لقياس العوامل المحددة في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمستثمرين في سوق عمان المال.

وتوصلت إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود بعض الاتجاهات الإيجابية في وجهة النظر حيث برز أن سمعة تشكيلات مجلس الإدارة كان من أكثر العوامل المحددة في اتخاذ القرارات الاستثمار.

• دراسة : ANVP AGRAWAL ;GERSHON N ;MANADELKER مقال

بعنوان Managerial Incentives and Corporate Investment and Financing Decisions

هدفت هذه الدراسة الى البحث عن العلاقة بين الاسهم العادية وحيازة الخيارات للمديرين واختيار قرارات الاستثمار، من قبل الشركات حيث اعتمدت على عينة من الشركات المستحوذة، وتوصلت الى النتيجة التالية :تتوافق النتائج مع فرضية أن الحيازات الامنية التنفيذية لها دور في الحد من مشاكل الوكالة.

• دراسة DAVID C ;MAUER ;ALEXANDER J ;TRIANTIS

مقال بعنوان Interaction of corpaorte financing and Investment decision

تهدف هذه المقالة الى معرفة التفاعل بين قرارات الاستثمار والتشغيل والتمويل، للشركة مع تكاليف التشغيل وتكاليف اعادة الرسملة، حيث استخدمت منهج التحليل العادي، وتوصلت الى أن تأثير تمويل الديون على قرارات الاستثمار والتشغيل للشركة ضئيل من الناحية الاقتصادية.

• دراسة Maureen f ;Mcnichois ; stephen R ; Stubben

بعنوان 2002DOES Earnings Management affect firms' Investment decisions ?

هدفت هذه الدراسة الى البحث اذا ما كانت الشركات التي تتلاعب بنتائجها المالية المبلغ عنها تتخذ قرارات الاستثمار دون المستوى الامثل، حيث اعتمدت الدراسة على عينة كبيرة من الشركات العامة خلال فترة 1978 - 2002، وتوصلت نتائجها الى أن إدارة الأرباح التي ينظر إليها إلى حد كبير على أنها تستهدف أطرافا خارجية خارج الشركة يمكن أن تؤثر أيضا على القرارات الداخلية .

الفرع الثاني : الدراسات التي تناولت الإستثمار في قطاع البناء

1 - دراسة عبد المجيد قدي وعبد الوهاب دادن ،مقال بعنوان: دراسة وتحليل خصوصيات الهيكل المالي

والمردودية في مقاولات البناء والأشغال العمومية سنة 2013

هدفت هذه الدراسة الى تحليل إحصائيا لخصوصيات الهيكل المالي والمردودية لعينة من المقاولات الجزائرية في نشاط البناء والأشغال العمومية، ولتحقيق اهداف الدراسة تم استعمال قاعدة من البيانات والمحاسبة والمالية تسمح باستخراج عدة مؤشرات مالية من شأنها أن تكشف عن مدى وجود تشابه أو تماثل بين المؤسسات المشكلة لعينة الدراسة من حيث سلوكها التمويلي ومردوديتها لهذا الغرض، استخدمنا أسلوبين للتحليل هما: التحليل إلى مركبات أساسية (AFD) (ACP) والتحليل التمييزي توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

إلى أن هذه المؤسسات تتشابه إلى حد كبير من حيث هيكلها المالي، نظرا لتماثل الظروف الاقتصادية والقيود المالية والقانونية ✓ كما تبين أن مقاولات البناء الجزائرية يمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات استنادا إلى عدة خصائص مالية، حيث تم استخراج ثلاثة عوامل متحركة في هذا التمييز، وهي: موارد الاستغلال؛ ✓ استشارة أحد المصارف؛ ✓ ومن خلال التحليل الإحصائي تبين أنه لا يوجد تأثير للمؤهل العلمي و لا إلى مهنة المستثمر في وجهة النظر حول العوامل المحددة في إتخاذ القرارات الاستثمارية.

2- دراسة سمير شرقق مذكرة بعنوان: دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل 2014

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة دراسة أهمية قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة 2001-2013 ، ودور هذا القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي، وكذا توفير اليد العاملة وتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي تم التوصل الى أهم النتائج : ✓ رغم المبالغ الضخمة المرصودة لهذا القطاع فإنه لا يساهم بشكل كبير في دعم النمو الاقتصادي، لكن من جهة أخرى استطاع استقطاب نسبة لا بأس بها من اليد العاملة ؛

✓ كما أن قطاع البناء والأشغال العمومية لم يستفد حتى من الأخطاء السابقة المتعلقة بالتأخر في الانجاز وعدم التقييم الجيد للمشاريع لذلك، نوصي بوضع استراتيجيات واضحة الأهداف مع الاهتمام بالابتكار والتطوير والعنصر البشري، مع ضرورة بناء استراتيجيات تنموية ذاتية للقطاع، تتوافق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية.

3. دراسة فيحاء عبد الله مقال بعنوان: انموذج مقترح لقاعدة محاسبية لمعالجة مشاريع الاستثمار على وفق نظام البناء والتشغيل و التحويل سنة 2014

تهدف هذه الدراسة الى اقتراح نموذج لقاعدة محاسبية محلية لمشاريع البنية التحتية التي تنجز على وفق نظام البناء والتشغيل والتحويل، لغرض معالجة العمليات المحاسبية في سجلات طرفي عقد الشركة المنفذة للمشروع والدولة الجهة المستفيدة من المشروع، وبيان الجوانب القانونية والادارية و التنظيمية و التدقيقية المتعلقة بمشاريع البناء والتشغيل والتحويل، فضلا عن توضيح دور المعايير الدولية فيما يتعلق بالاستثمار بمشاريع البناء والتشغيل والتحويل .

ولتحقيق أهداف البحث فقد تم اختبار الفرضية في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية / معامل سمنت كربلاء. وتوصلت الى النتائج التالية :

✓ عدو وجود قاعدة محاسبية محلية تعني بهذا النوع من المشاريع، فضلا عن عدم وجود معيار دولي محدد يتناول مشاريع البناء والتشغيل والتحويل؛

✓ لم تعكس القوائم المالية للشركة اثر العقود التي وقعتها وما جرى من تغيير في هيكلها وان القوائم المالية (بيان المركز المالي، بيان الدخل) لم تتضمن أي افصاح ملائم عن المشروع الاستثماري عينة البحث.

4. دراسة Jorge Lopes , Les Ruddock & Francisco Loforte Ribeiro 2010

بعنوان: Investment in construction and economic growth in developing countries

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الترابط بين الاستثمار في البناء والنتائج المحلي الإجمالي للفرد ، على أساس الاتجاه طويل الأجل ، بالنسبة للبلدان النامية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA) ، وقد اعتمدت على الفرضية المختبرة هي: يوجد حد أدنى من الاستثمار في البناء في البلدان النامية (يقاس من حيث القيمة المضافة للبناء [CVA] كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، لتحقيق نمو مستدام في الاقتصاد، تستند الدراسة إلى البيانات التي تم الحصول عليها في 15 دولة من دول منطقة جنوب الصحراء الكبرى على مدار 22 عامًا، وتم تقسيم العينة إلى مجموعتين: واحدة يرتفع فيها نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والآخر ينخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وقد توصلت إلى : وجود تناسب بين انخفاض نسبي في حجم البناء مباشرة مع انخفاض النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

5. دراسة murat gunduz ,omar ozkan,filiz ozkan مقال بعنوان:

Causal relationship between construction investment policy and economic growth in Turkey.2012

هدفت هذه الدراسة إلى وجود العلاقة بين بيانات نمو البناء (البنية التحتية والبناء والسكني (العام) والبناء والاستثمار السكني (الخاص) والناتج المحلي الإجمالي في تركيا، تحقيقاً لهذه الغاية تم الإعتماد على تطبيق اختبارات التكامل بين-Engle Granger، ونموذج تصحيح الأخطاء (ECM) و Granger السببية من أجل تحديد العلاقة المذكورة أعلاه، ولقد توصلت إلى:

أن البنية التحتية والاستثمارات السكنية والبناء لها علاقات مباشرة مع الناتج المحلي الإجمالي ولها آثار سببية.

المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة

جدول رقم (1-1) : يمثل تقييم الدراسات السابقة

إسم الباحث	سنة الدراسة	متغيرات الدراسة	نتائج المتوصل إليها
David	1974	- إختيار قرار الإستثمار - التشغيل و التمويل	توصلت إلى أن تأثير تمويل الديون على قرارات الإستثمار و التشغيل لشركة ضئيل من الناحية الإقتصادية
Stubben	2002	-التلاعب المالي - إتخاذ قرار الإستثمار	توصلت إلى ان التلاعب في إدارة الأرباح يؤدي إلى التأثير على قرارات الداخلية للمؤسسة
سامر نعيم عبد الرحيم ملحم	2006	أثر ضريبة الدخل القرار الاستثماري	هناك أثر لضريبة الدخل على اتخاذ القرار الاستثماري في القطاع الخاص
Jorge lopes ,	2010	-الإستثمار في البناء - النمو الإقتصادي في الدول النامية	توصلت أن هناك تناسب نسبي في انخفاض حجم البناء مع انخفاض النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
Murat gunduz	2012	-سياسة الإستثمار في البناء - النمو الإقتصادي في تركيا	توصلت إلى إن البنية التحتية و الإستثمارات السكنية و البناء لها علاقات مباشرة مع الناتج المحلي الإجمالي و لها آثار سلبية
فاطمة الحاج قويدر	2012	التمويل كأداة لإستمرارية المشاريع الاستثمارية	ضرورة ترشيد قرار التمويل وذلك عن طريق تحليل علمي ودقيق
حسن وليد	2013	قرار الاستثمار	توجد مجموعة من العوامل الداخلية

حسين وآخرون		العوامل المؤثرة في ترشيدها	والخارجية التي تؤثر في قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية
عبد المجيد قدي وعبد الوهاب دادان	2013	خصوصيات الهيكل المالي والمردودية مقاولات البناء والأشغال العمومية	تشابه المؤسسات إلى حد كبير من حيث هيكلها المالي مقاولات البناء الجزائرية يمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات استنادا إلى عدة خصائص مالية
سمير شرقوق	2014	دور قطاع البناء والأشغال العمومية النمو والتشغيل	رغم المبالغ الضخمة إلا أنه لا يساهم بشكل كبير في دعم النمو الاقتصادي إستقطاب نسبة لا بأس بها من اليد العاملة
فيحاء عبد الله	2014	نموذج مقترح لقاعدة محلية محاسبية لمعالجة مشاريع الاستثمار وفق نظام البناء والتشغيل والتحويل	عدم وجود
بلخوان صابرية بن زيدان الحاج	2017	قرار إختيار الاستثمار	المؤسسة مركز القرارات الاقتصادية تحتل الاستثمارات مكانة هامة في تنشيط وتطوير المؤسسة الاقتصادية لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة المتواجدة فيها.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة

التحليل :

تعددت الدراسات التي تناولت قرار الاستثمار كمتغير من متغيرات الدراسة ، سواء كان متغير تابع أو متغير مستقل، وإن المتتبع لهذه الدراسات يلحق اهتمام الباحثين بالعوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار على غرار دراسة " حسن وليد حسين وآخرون"، في حين تناولت دراسة سامر نعيم عبد الرحيم ملحم أثر الجانب الجبائي على قرارات الاستثمار، ومن أحدث الدراسات في هذا المجال نجد دراسة بلخوان صابرية سنة 2017 حيث ركزت على آليات اتخاذ قرار الاستثمار.

اما بالنسبة لدراسات التي تناولت المتغير التابع المتمثل في الإستثمار في قطاع البناء، فقد تم تناولها من طرف عدد قليل من الباحثين، حيث نجد دراسة عبد المجيد قدي و عبد الوهاب دادان التي تطرقت إلى خصوصيات الهيكل المالي و المردودية في مقاولات البناء، وكانت أحدثها دراسة فيحاء عبد الله في سنة 2014 حيث ركزت على الجانب المحاسبي في قطاع البناء .

المطلب الثالث: موقع الدراسة من الدراسات السابقة

سنحاول من خلال هذا المطلب مقارنة الدراسة مع الدراسات السابقة و معرفة موقعها بالنسبة لهاته الدراسات.

تباينت الدراسات السابقة في دراسة قرار الإستثمار و محدداته من جهة و قرار الإستثمار في قطاع البناء من جهة أخرى، حيث ركزت جملة من الدراسات على قرار الإستثمار و العوامل المؤثرة فيه، في حين ركزت المجموعة الأخرى في دراستها على إبراز محددات قرار الإستثمار في قطاع البناء .

يكمن وجه الاختلاف في البيئة المدروسة من خلال دراسة العوامل المؤثرة على قرار الإستثمار و محددات قرار الإستثمار في قطاع البناء، حيث لم توجد هناك دراسة من بين الدراسات ربطت بين متغري الدراسة معاً.

كما نجد أن الدراسة قد نشأبة مع معظم الدراسات في استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي .

حيث قامت هذه الدراسة بتحليل وتحديد أهم العوامل، التي تم رؤيتها بأنها تؤثر وبشكل مباشر على توجه المؤسسات نحو الاستثمار في هذا القطاع .

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الدراسة النظرية لمحددات قرار الاستثمار في قطاع البناء ، وخلصنا إلى أن قرار الاستثمار في قطاع البناء يستند الى عدت عوامل تؤثر فيه، قد تؤدي إلى الجذب أو التنفير من هذا القطاع ، حيث تتمثل في:

- مقومات البيئة للإستثمار في قطاع البناء؛
- حوافز جبائية جاذبة للإستثمار في قطاع البناء؛
- مشاركة الجانب المالي للمؤسسات الناشطة في هذا القطاع في تفعيل قرار الاستثمار في قطاع البناء.

الفصل الثاني : دراسة ميدانية لمحددات قرار

الإستثمار لعينة من المهنيين في البيئة

الإستثمارية لقطاع البناء في ورقلة

للفترة 2014-2017

تمهيد :

بعد التطرق الى الادبيات النظرية لقرار الاستثمار في قطاع البناء في الجزائر ،وعرض جملة من الدراسات السابقة ،يأتي هذا الفصل لتحليل و مناقشة الجوانب التطبيقية لدراستها وعرضها .

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

نستعرض في هذا المبحث الطريقة والأدوات المستخدمة في انجاز الدراسة وذلك من خلال تقسيم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول نتناول فيه طريقة الدراسة والمطلب الثاني الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

يتناول هذا المطلب المنهجية المتبعة في إعداد الدراسة والتعريف بمجتمع الدراسة وعينتها وكذا نوعها بالإضافة إلى أسلوب ومصادر جمع البيانات والمعلومات.

الفرع الأول: منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة، فإن قد اعتمدنا على المنهج الوصفي في شقه النظري، الذي يضم الدراسات المختلفة في محددات قرار الإستثمار في قطاع البناء، وطبق المنهج الوصفي أيضا في جانبه التطبيقي المتعلق بتحليل الاستبيان والذي تم توزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية، من أجل معرفة العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار في قطاع البناء بمنطقة ورقلة، من وجه نظر الفئة المهنية المستثمرة في هذا القطاع، حيث تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة، من خلال الوصول إلى بيانات يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائي، والجانب الآخر تم عن طريق دراسة حالة للمؤسسة "الجلالين" ناشطة في قطاع البناء.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

أولاً:مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من فئة مهنيين ممن يحملون شهادات جامعية ودون الشهادات من المستثمرين اللذين ينشطون في مؤسسات قطاع البناء في ولاية ورقلة.

ثانياً: عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من مفردات مجتمع الدراسة لذا فقد تم اختيارها بطريقة العينة العمدية أو القصدية حيث اشتملت على فئة من المهنيين المستثمرين في المنطقة.

وبناء على ذلك تم تحديد عينة الدراسة في 60 استمارة شملت الفئة المعنية، والجدول التالي يبين عينة الدراسة وكذلك مجموع الاستبانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة على مجتمع الدراسة.

الجدول رقم (2-1): مجموع الاستبانات الموزعة والمسترجعة والمستبعدة والصالحة للتحليل الإحصائي

النسبة	العدد	البيانات
100%	60	عدد الاستثمارات الموزعة
66.67%	40	عدد الاستثمارات المسترجدة
33.33%	20	عدد الاستثمارات الغير مسترجدة
11.67%	07	عدد الاستثمارات المستبعدة
55%	33	عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على فرز استمارات الاستبيان

من خلال الجدول أعلاه وبعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم تم الاعتماد على 33 استمارة للدراسة من مجموع 60 استمارة وذلك بعد فقد 20 استمارة واستبعاد 07 استمارات لعدم كفاية الاجابات الواردة فيها.

الفرع الثالث : تحديد مصادر البيانات وطريقة جمعها

اعتمدنا في الدراسة الميدانية على مصدرين أساسيين للبيانات حيث قمنا بجمعها من خلال المصادر الثانوية، والتي لها علاقة بموضوع الدراسة وتمثلت فيما يلي:

1. المصادر الأولية :تم التوصل إليها من خلال البحث الميداني الذي قمنا به حيث تم توزيع استبيان الدراسة على عينة من

المهنيين بمهدف تجميع المعلومات اللازمة لموضوع بحثنا، ثم تفريغهما ومعالجتهما عن طريق البرنامج الإحصائي spss .

المصادر الثانوية : اعتمدنا في الدراسة في مجموعة المقالات العلمية و البحوث الجامعية إضافة إلى الدارسات السابقة التي

تطرقنا إلى موضوع بحثنا ، وبهدف التحليل الإحصائي و اختبار فرضيات الدراسة استعملنا مقياس ليكرت الثلاثي لتحديد أهمية

كل فقرة من فقرات الاستبيان، وذلك لقياس رد المستجوبين على فقرات الاستبيان كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول(2-2): سلم ليكرت الثلاثي

الرأي	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3
المتوسط المرجح	من 1 إلى 1,66	من 1,67 إلى 2,33	من 2,34 إلى 3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على اوزان مقياس ليكرت الثلاثي

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

تهدف من خلال هذا المطلب إلى توضيح الأدوات المستعملة في دراستنا الميدانية، وطرق جمع البيانات و البرامج و الأدوات المستعملة في المعالجة الإحصائية

الفرع الأول : استمارة استبيان :

1. تصميم استمارة الاستبيان: من خلال هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة الاستمارة بصفة بسيطة، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، وقد تم إعداد الاستبيان عبر المراحل التالية:

- تجميع المعلومات من الدراسات والبحوث الجامعية السابقة ؛
- اعداد الاستبيان الأولي بالتشاور مع المشرف؛
- عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة؛
- اخراج الاستبيان في شكله النهائي؛
- توزيع الاستبيان على أفراد العينة.

2. نشر استمارة الاستبيان: بهدف نشر وتوزيع أكبر قدر ممكن من استمارات الاستبيان اعتمادا على :

- التسليم الغير مباشر: وهذا من خلال إيداع استمارة الاستبيان في العديد من المؤسسات التي تستثمر في قطاع البناء.

3. هيكل الاستبيان: تضمنت استمارة الاستبيان 22 سؤالاً توزعت على ثلاثة محاور رئيسية، ويمكن عرض المحاور الرئيسية للاستمارة فيما يلي:

- المحور الأول: يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد العينة (الوظيفة، الخبرة المهنية، المؤهل العلمي) ؛
- المحور الثاني: يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة بالمقومات البيئية للاستثمار في قطاع البناء بمنطقة ورقلة، حيث ضم هذا المحور 09 أسئلة؛

- المحور الثالث: يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة بالجاذبية الضريبة لقطاع البناء، ويحتوي هذا المحور على 07 أسئلة؛

- المحور الرابع: يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة بالجانب المالي للمؤسسة، وقد احتوى على 06 أسئلة.

4. صدق المحكمين : من اجل التعرف على صدق استبيان دراستنا قمنا بقياسه من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم 02محكمين من أساتذة الجامعيين جامعة قاصدي مرباح ورقلة، وتم تعديل الاستبيان وفق توجيهات واقتراحات المحكمين قبل إخراجه بصورته النهائية.

5. قياس ثبات الاستبيان: قمنا باستخدام مقياس ألفا كرونباخ للتعرف على مدى ثبات وصدق الاستبيان وفقراته، حيث يأخذ هذا المعامل قيم بين (0-1) فكلما كانت قيمة المعامل أقرب للواحد كان هناك ثبات للفقرات.

الفرع الثاني: الأدوات والبرامج الإحصائية

(1) البرامج المستعملة: بعد توزيع الاستبيان على العينة المستهدفة بعد ذلك قمنا بجمعها وترميزها وتفرغها في برنامج 2007

Excel، ثم نقل المعطيات إلى برنامج SPSS21 بغرض المعالجة الإحصائية للبيانات.

(2) الأدوات الإحصائية المستعملة: بغرض الحصول على نتائج لدراستنا قمنا بمعالجة بيانات الدراسة بإجراء مجموعة من

الاختبارات الإحصائية نذكر منها:

- أساليب الإحصاء الوصفي للتعرف على خصائص العينة من خلال التكرارات والنسب المئوية ؛
- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة الثبات بين فقرات الاستبيان؛
- حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل محور من محاور الاستبيان؛
- اختبار (test kruskal wallis)؛
- اختبار سنرnof للتوزيع الطبيعي.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية

بعد تفريغ الاستبيانات المسترجعة والصالحة للدراسة في برنامج SPSS21، من أجل الحصول على النتائج نشرع في عرض مختلف النتائج المتحصل عليها والخاصة بعينة الدراسة.

الفرع الأول: عرض نتائج المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

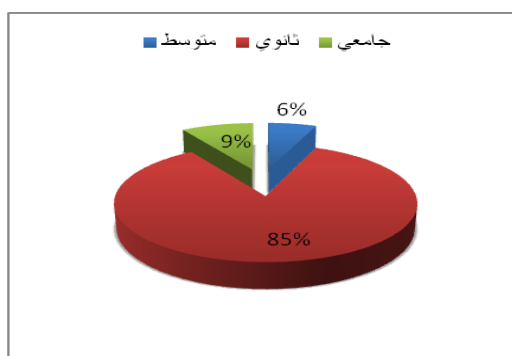
نتناول في هذا العنصر خصائص أفراد العينة من حيث، الصفة الوظيفية، الخبرة المهنية، المؤهل العلمي، والجداول التالية تبين النتائج الوصفية لخصائص ومحات افراد العينة:

1. الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

1-1- المؤهل العلمي:

جدول رقم (2-3) : توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي شكل رقم (2-1) : تمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة

حسب المؤهل العلمي



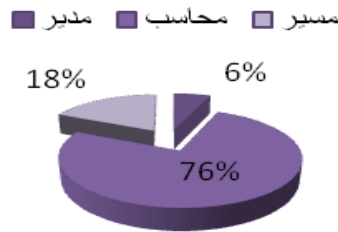
المؤهل	التكرار	المتوسط
متوسط	2	6.1%
ثانوي	28	84.8%
جامعي	3	9.1%
المجموع	33	100%

المصدر: من مخرجات التحليل الإحصائي بواسطة SPSS21 المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج excel2007 التحليل:

يبين الجدول رقم (2-3) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، حيث نلاحظ أن عدد المستجوبين الذين لهم مستوى تعليمي متوسط قد بلغ مستجوبين بمتوسط حسابي قدره 6.1%، أما عدد المستجوبين الذين لهم مستوى ثانوي قد بلغ 28 مستجوب بمتوسط حسابي قدره 84.8%، في حين كان عدد المستجوبين الذين لديهم مستوى جامعي بلغ 3 مستجوبين بمتوسط قدره 9.10%.

2-الصفة الوظيفية:

الجدول رقم (2-4): توزيع عينة الدراسة حسب الصفة الوظيفية الشكل رقم (2-2): تمثيل بياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الصفة



الصفة الوظيفية	التكرار	المتوسط
مدير	2	6.1%
محاسب	25	75.8%
المسير	6	18.2%
المجموع	33	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج Spass 21 المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج

Excel 2007

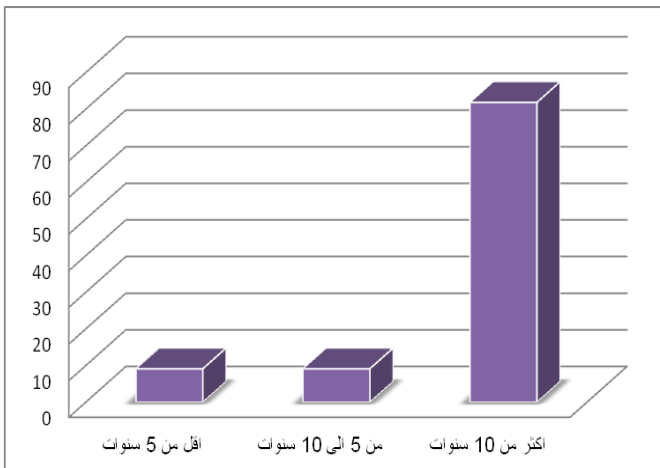
التحليل:

يبين الجدول (2-4) توزيع عينة الدراسة حسب الصفة الوظيفية، حيث نلاحظ أن عدد المستجوبين الذين لهم صفة مدير قد بلغ مستجوبين بمتوسط حسابي قدره 6.1%، أما عدد المستجوبين الذين لهم صفة محاسب قد بلغ 25 مستجوب بمتوسط حسابي قدر ب75.8%، في حين كان عدد المستجوبين الذين لهم صفو مسير بلغ 6 مستجوبين بمتوسط بلغ 18.2% .

3-الخبرة المهنية :

الجدول رقم (2-5): يبين توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية شكل رقم (2-3): تمثيل بياني يبين توزيع عينة الدراسة

حسب الخبرة



الخبرة المهنية	التكرار	المتوسط
أقل من 5 سنوات	3	9.1%
من 5 إلى 10 سنوات	3	9.1%
أكثر من 10 سنوات	27	81.8%
المجموع	33	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج Spass 21 المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج

Excel 2007

التحليل:

يبين الجدول (2-5) توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية، حيث نلاحظ أن عدد المستجوبين الذين لديهم خبرة مهنية أقل من 5 سنوات قد بلغ عددهم 3 بمتوسط حسابي 9.1%، أما عدد المستجوبين الذين تراوحت خبرتهم المهنية من 5 إلى 10 سنوات، قد بلغ 3 مستجوبين بمتوسط حسابي 9.1%، في حين بلغ عدد المستجوبين الذين تجاوزت خبرتهم 10 سنوات 27 مستجوب بمتوسط حسابي قدره 81.1%.

2- وصف إجابات عينة الدراسة حول محاور الإستبيان:

2-1- وصف إجابات عينة الدراسة حول المقومات البيئية للإستثمار:

الجدول رقم (2-6) يبين وصف إجابات الدراسة حول المقومات البيئية للإستثمار

السؤال	المتوسط	الانحراف	اتجاه الاجابة
1 يعد المناخ السائد في منطقة ورقلة ملائم للإستثمار في قطاع البناء	3,0000	,00000	موافق
2 وجود هيئات مكلفة لإدراة وتنظيم الإستثمار في قطاع البناء بورقلة	3.0000	0.00000	موافق
3 تتميز التشريعات و القوانين الخاصة بالإستثمار بالوضوح	2,3939	,93339	موافق
4 تتوفر البيئة الإستثمارية في ورقلة على المتطلبات الأساسية للإستثمار في قطاع البناء	2,4545	,90453	غير موافق
5 تساهم الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في الترويج للإستثمار في قطاع البناء	1,6667	,95743	غير موافق
6 تتميز المشاريع الإستثمارية في منطقة ورقلة بالنجاح	1,4242	,50189	غير موافق
7 يتوافق الإستثمار في قطاع البناء بمنطقة ورقلة مع توجهاتك الدينية	1,1515	,36411	غير موافق
8 يعد إعتقادك الديني عاملا مؤثرا للحصول على مصادر تمويل في نشاط قطاع البناء بمنطقة ورقلة	1,2727	,57406	غير موافق
09 الاستثمار في قطاع البناء هو نتيجة لممارسته من طرف أحد أفراد العائلة	1,6667	,64550	محايد
المقومات البيئية للإستثمار في قطاع البناء			محايد

المصدر: من مخرجات التحليل الإحصائي بواسطة Spass 21

التحليل:

يبين الجدول (2-6) وصف اجابات الدراسة حول المقومات البيئية للاستثمار في قطاع البناء، حيث نلاحظ أن السؤال الأول قد حصل على أعلى تأييد بمتوسط حسابي قدره 3 في حين أن السؤال السادس قد حصل على رفض بمتوسط حسابي قدره 1.1515، و ترجع نسبة التأييد هذه لوجود اطار قانوني ينظم عملية الاستثمار في الجنوب.

2-2-وصف إجابات عينة الدراسة حول الجاذبية الضريبية :

الجدول رقم (2-7) يبين وصف إجابات الدراسة حول التحفيزات الضريبية.

السؤال	متوسط الحسابي	الانحراف	إتجاه الإجابة
01 وجود نظام ضريبي واضح المعالم خاص بالاستثمار في قطاع البناء بورقلة	1,8485	1,00378	محايد
02 تمنح الهيئات الضريبية مزايا وحوافز مشجعة على الاستثمار في قطاع البناء بمنطقة ورقلة	1,9091	1,01130	محايد
03 وجود إعفاءات من بعض الرسوم على المواد التي تدخل في الاستثمار في قطاع البناء	1,7879	,99240	محايد
04 تقوم الدولة بمنح تخفيضات في بعض الضرائب أو الإعفاء منها لمدة معينة لتشجيع الاستثمار	1,8485	1,00378	محايد
05 وجود تسهيلات في الإجراءات الضريبية الخاصة بالاستثمار في البناء	1,7273	,51676	محايد
06 ضخامة المشاريع الاستثمارية في قطاع البناء تجعل منها عرضة لمعدلات عالية من الضريبة	1,8485	,83371	محايد
07 وجود تخفيضات في الرسم على القيمة المضافة	1,6667	,88976	محايد
الجاذبية الضريبية			محايد

المصدر: من مخرجات التحليل الإحصائي بواسطة Spass 21

التحليل:

يبين الجدول (2-7) وصف إجابات الدراسة حول الجاذبية الضريبية، للاستثمار في قطاع البناء حيث نلاحظ أن كل الأسئلة كان اتجاهها في الحيادية نحو الجاذبية الضريبية، أي أن معظم المستجوبين من المستثمرين في هذا القطاع لديهم تحفظ إتجاه وجود تحفيزات ضريبية.

2-3- وصف إجابات الدراسة حول الجانب المالي للمؤسسة:

الجدول رقم (2-8) يبين وصف إجابات الدراسة حول الجانب المالي للمؤسسة.

الاسئلة	المتوسط	الانحراف	إتجاه الإجابة
01 وجود تسهيلات مالية للاستثمار بقطاع البناء بمنطقة ورقلة	1,3939	1,3939	غير موافق
02 هناك توافق بين تكلفة الحصول على أموال ومردودية الاستثمار في قطاع البناء	1,9091	1,9091	محايد
03 تتميز المشاريع الاستثمارية في قطاع البناء بربحية كبيرة	1,0606	1,0606	غير موافق
04 تتسم المؤسسات المستثمرة في قطاع البناء بالملاءة المالية	1,2121	1,2121	غير موافق
05 عدم وجود عراقيل تمنع من الحصول على قروض تمويلية وقت الحاجة	1,7576	1,7576	محايد
06 الاستثمار في قطاع البناء يجعل من خزينة المستثمر تتمتع بالسيولة دوما	1,6970	1,6970	محايد
الجانب المالي للمؤسسة			غير موافق

المصدر: من مخرجات التحليل الإحصائي بواسطة Spass 21

التحليل:

يبين الجدول (2-8) وصف إجابات الدراسة حول الجانب المالي للمؤسسة، في قطاع البناء، حيث نلاحظ أن السؤال رقم 02 حصل على أعلى متوسط قدر بـ 1.9091 بالحياد، بينما السؤال رقم 03 حصل على أدنى متوسط قدر بـ 1.0606 بالرفض.

3- اختبار ثبات أداة الدراسة:

1-3- اختبار ألفا كرونباخ: جدول رقم (2-9): يمثل اختبار ألفا كرونباخ

Alpha de	Nombre
Cronbach	d'éléments
,658	22

المصدر: من مخرجات التحليل الإحصائي بواسطة Spass 21

التحليل:

يبين اختبار ألفا كرونباخ ثبات أداة الدراسة، حيث نلاحظ أن قيمة هذا الاختبار بلغت 65.80%، وهي نسبة مقبولة إحصائيا، أي أن 65.80% من المستجوبين إذا أعيد توزيع الاستمارة عليهم سيحيون بنفس إجاباتهم الأولى.

2-3- اختبار التوزيع الطبيعي:

جدول رقم (2-10): اختبار التوزيع الطبيعي

		A	b	c
	N	33	33	33
Paramètres	Moyenne	2,0034	1,8052	1,5051
normaux ^{a,b}	Ecart-type	,26858	,38102	,22238
Différences les plus	Absolue	,277	,264	,281
extrêmes	Positive	,208	,264	,234
	Négative	-,277	-,133	-,281
	Z de Kolmogorov-Smirnov	1,593	1,516	1,617
	Signification asymptotique (bilatérale)	,013	,020	,011

a. La distribution à tester est gaussienne. b. Calculée à partir des données.

التحليل:

بين الجدول رقم (2-10) نتائج التوزيع الطبيعي لمحاو الدراسة باستخدام إختبار سمرنوف، حيث نلاحظ ان مستوى المعنويات لجميع محاور الدراسة أقل من 0.05، الذي يمثل مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، وعليه فالبيانات لا تتوزع طبيعياً، مما يجب إستخدام إختبار لا معلمى.

4- إختبار فرضيات الدراسة:

1.4. اختبار الفرضية الأولى: توفر البيئة الاستثمارية في منطقة ورقلة على مقومات الاستثمار في قطاع البناء

جدول رقم (2-11): اختبار كرسكال للفرضية الاولى

	a
Khi-deux	11,785
Ddl	2
Signification asymptotique	,003

المصدر: من مخرجات التحليل الإحصائي بواسطة Spass 21

0H: لا تتوفر البيئة الاستثمارية في منطقة ورقلة على مقومات الاستثمار في قطاع البناء.

1H: تتوفر البيئة الاستثمارية في منطقة ورقلة على مقومات الاستثمار في قطاع البناء.

التحليل:

يبين الجدول رقم (10-2) اختبار كريسكال ولاس، حيث نلاحظ أن مستوى المعنوية للاختبار قد بلغ 0.003، وهي أقل من 0,05، من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة وعليه نرفض H_0 ونقبل H_1 ، أي البيئة الاستثمارية في منطقة ورقلة تتوفر على المقومات البيئية للاستثمار.

4.2 اختبار الفرضية الثانية: تتميز البيئة الاستثمارية في منطقة ورقلة بالجاذبية الضريبية للاستثمار في قطاع البناء

جدول رقم (2-12): اختبار كريسكال للفرضية الثانية

	b
Khi-deux	10,076
Ddl	2
Signification asymptotique	,006

المصدر : من مخرجات التحليل الإحصائي بواسطة Spass 21

H_0 : لا تتميز البيئة الاستثمارية في منطقة ورقلة بالجاذبية الضريبية للاستثمار في قطاع البناء.

H_1 : تتميز البيئة الاستثمارية في منطقة ورقلة بالجاذبية الضريبية للاستثمار في قطاع البناء.

التحليل:

يبين الجدول رقم (12-2) اختبار كريسكال ولاس، حيث نلاحظ أن مستوى المعنوية للاختبار قد بلغ 0,006، وهي أقل من 0,05، مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة وعليه نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن البيئة الاستثمارية في منطقة ورقلة تتميز بالجاذبية الضريبية لاستثمار في قطاع البناء.

4.3 اختبار الفرضية الثالثة: يؤثر الجانب المالي للمؤسسة في اتخاذ القرار الاستثمار في قطاع البناء

H_0 : لا يؤثر الجانب المالي للمؤسسة في اتخاذ قرار الاستثمار في قطاع البناء.

H_1 : يؤثر الجانب المالي للمؤسسة في اتخاذ قرار الاستثمار في قطاع البناء.

جدول رقم (2-13): اختبار كريسكال للفرضية الثالثة

	c
Khi-deux	8,997
Ddl	2
Signification asymptotique	,011

المصدر : من مخرجات التحليل الإحصائي بواسطة Spass 21

التحليل:

يبين الجدول رقم (2-13) إختبار كرسكال ولاس، حيث نلاحظ أن مستوى المعنوية للاختبار قد بلغ 0.011، وهي أقل من 0.05، مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، وعليه نرفض H_0 ونقبل H_1 ، أي يؤثر الجانب المالي للمؤسسة في إتخاذ قرار الإستثمار في قطاع البناء .

المبحث الثالث: تحليل المؤشرات المالية لمؤسسة في قطاع البناء

تعتبر عملية تحليل المؤشرات المالية أحد أهم الركائز التي تشكل محورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل القرارات والخطط الاستثمارية للمؤسسة، فهي المحور الذي من خلاله يتخذ المستثمر قراره بناء على تشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك بإستخدام مجموعة من المؤشرات و الادوات المالية المتكاملة فيما بينها.

المطلب الأول: دراسة حالة شركة الجلايين للبناء

شركة الجلايين هي مؤسسة خاصة، مسيرها هو المدير العام وهي تنشط في قطاع البناء مؤهلة من الدرجة السادسة في البناء، أسست حسب القانون الأساسي في تاريخ 25 ماي 2007 بمقتضى القانون الأساسي، خاضعة للقانون التجاري، بحج الشرفى المخادمة ورقلة.

لها جهاز إداري مكون من المصالح التالية:

- مصلحة المحاسبة العامة والمالية ومتابعة تسيير الميزانية ؛
- مصلحة تسيير الموارد البشرية والشؤون الادارية والعامة؛
- مصلحة تسيير الوسائل المادية بالاضافة إلى فرع المكلف بالتموين.

كما لها جهاز تقني يحتوي على المصالح التالية:

- مصلحة الدراسات والمتابعة؛
 - ورشات انجاز البناء حسب المواصفات التقنية؛
 - عدة ورشات لاتمام المباني حسب المواصفات المطلوبة.
- كما لها عدة ورشات موزعة عبر التراب الوطني.

المطلب الثاني: المؤشرات المالية لشركة الجلايين

1-المردودية المالية:

إن المردودية المالية و المتمثلة في رأس مال للمؤسسة تعتمد على فائض المالي الموزع، فكلما كانت العناصر المكونة لرأس مال المؤسسة مستقلة عن التمويل الخارجي كلما كانت النتيجة أحسن، وبالتالي تحقيق مردودية أفضل التي تسعى و تأمل المؤسسة الحصول عليها¹.

¹- خميس شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، الجزائر، دار هومة لنشر والطباعة، سنة 2013، ص109.

وتحسب بالعلاقة التالية:

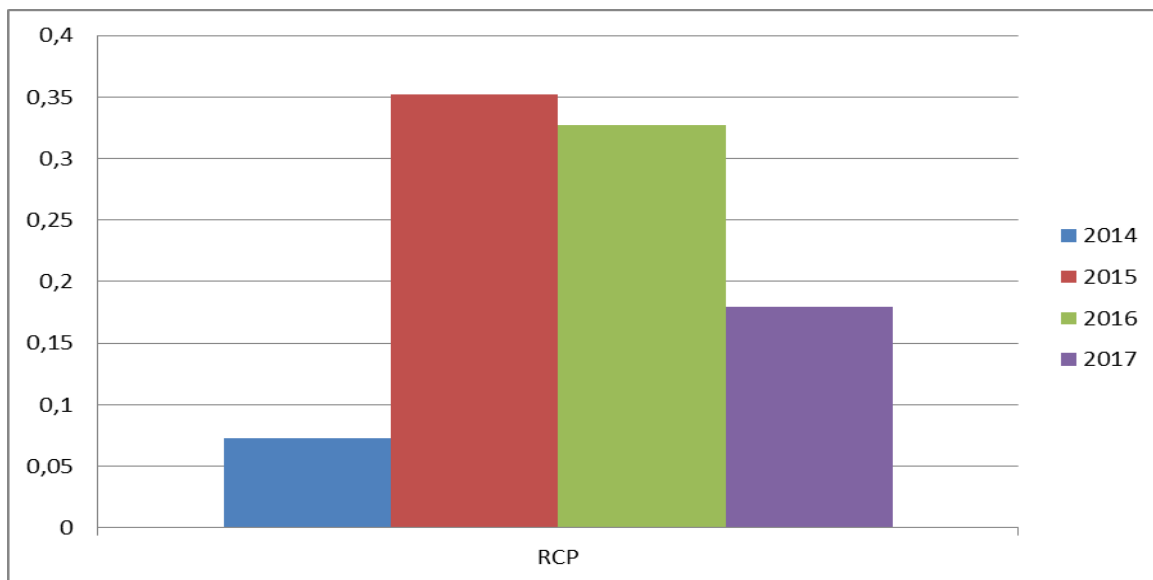
$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

الجدول رقم (2-14): حساب المردودية المالية

البيان	2014	2015	2016	2017
الأموال الخاصة	58297856.36	94026575.05	139770537.76	153881015.21
النتيجة الصافية	42644351.56	33134870.41	45743962.71	27565065.95
RCP	0.07314909719	0.35239899	0.32727900631	0.17913233749

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية

الشكل رقم (4.2): التمثيل البياني لحساب المردودية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن المردودية المالية للمؤسسة في تذبذب خلال سنوات الدراسة، حيث نجد أنها كانت في سنة 2014 تقدر ب 0.073 ثم ارتفعت في سنة 2015 إلى نسبة بلغت 0.35، ثم انخفضت في سنتي 2016-2017 لتصل نسبة المردودية إلى 0.071، وهذا يعني أن هناك عدم توافق بين تكلفة الحصول على الأموال ومردودية الاستثمار.

2. نسب الربحية: هي نسب تقدم بعض المعلومات عن كيفية تشغيل الشركة، حيث تكمن أهميتها في أنها تظهر الناتج المشترك لعدد عناصر من سيولة وإدارة الأصول والائتمان وخلافه، وتركز هذه النسب على العلاقة بين مفردات قائمة الربح وأرقام الميزانية العامة، وتمثل هذه النسب في مايلي:

أ - العائد على الاستثمار: ويحسب من خلال العلاقة التالية :

صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي الموجودات

ب - هامش الربح : ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية :

صافي الربح / المبيعات

ج - دوران رأس المال : ويمكن حسابه كالتالي:

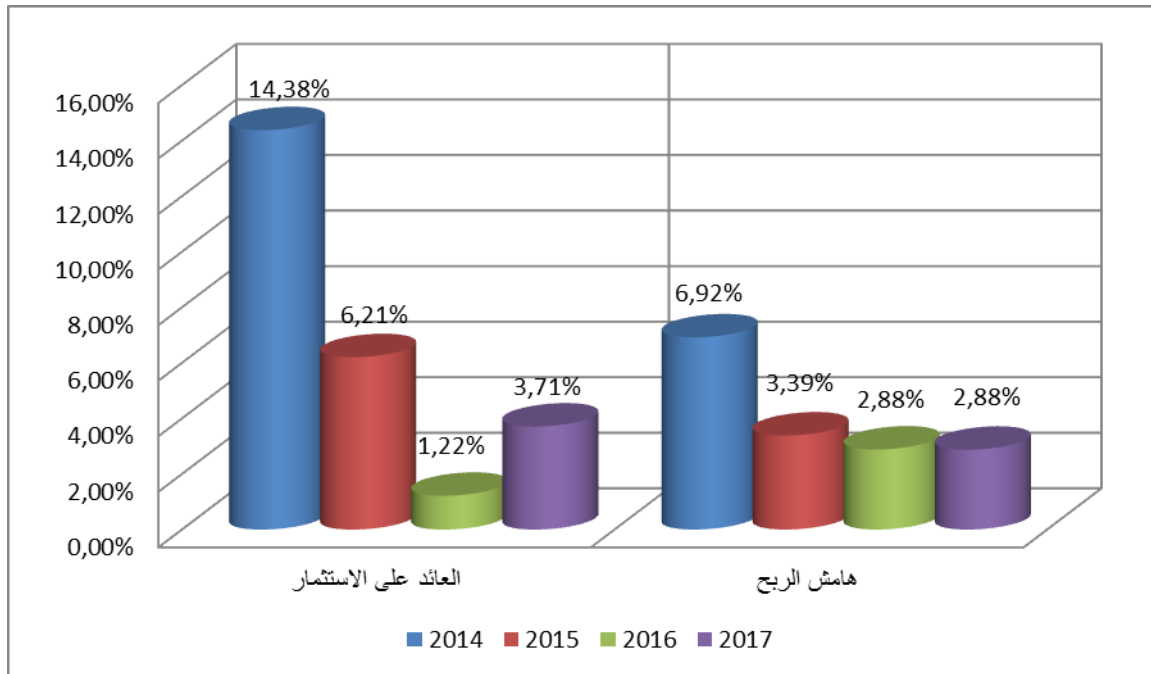
المبيعات / إجمالي الموجودات

الجدول رقم (15.2): حساب نسب الربحية

البيان	2014	2015	2016	2017
العائد على الاستثمار	14.38%	6.207%	1.217%	3.71%
هامش الربح	6.92%	3.387%	2.883%	2.875%
دوران رأس المال	2.025	1.4098	1.217	0.99

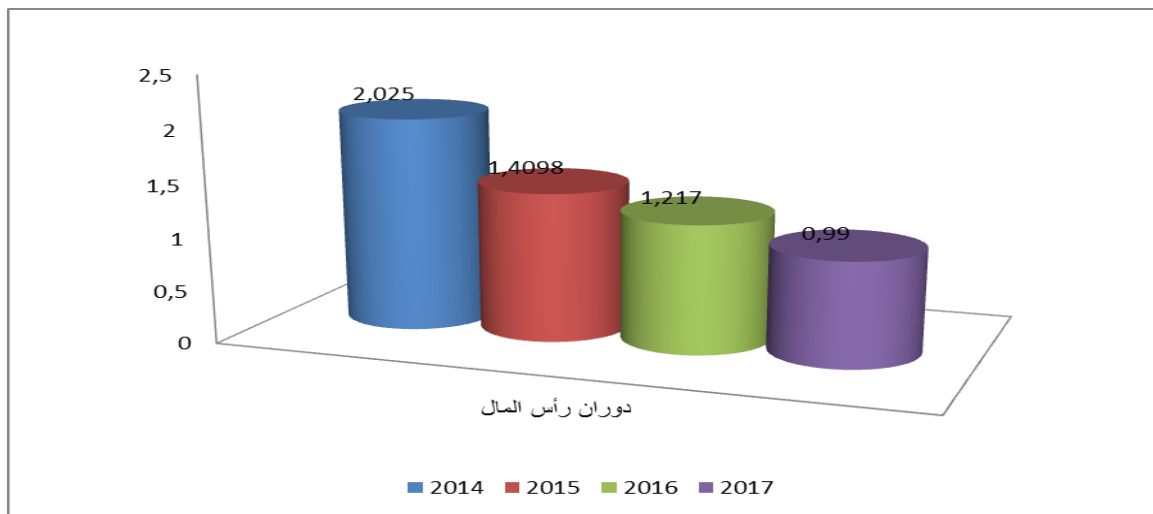
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

الشكل رقم(5.2): التمثيل البياني لهامش الربح و العائد على الاستثمار



المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

الشكل رقم (6.2): التمثيل البياني لدوران رأس المال.



المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Exce 2007

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة هامش الربح في تراجع من سنة إلى أخرى، فمن بداية سنة 2014 بلغت النسبة 6.92%، ثم بدأت بالانخفاض حتى وصلت إلى 2.87% في سنة 2017، أي أن المؤسسة لديها تكاليف مرتفعة بما في ذلك الضرائب والفوائد مما يؤدي بها إلى الحصول هامش ربح قليل.

أما بالنسبة للعائد على الاستثمار في البداية كانت النسبة جيدة، أي أكثر من 10%، حيث بلغت في سنة 2014 إلى 14.38%، ثم شهدت انخفاضا سريع من 2015 حتى سنة 2017 أي أقل من 10%، وهذا ما يدل على سوء استعمال موجوداتها .

3-نسب الملاءة: وتعرف على أنها القدر على الدفع وتحسب بطرح قيمة مطلوبات المؤسسة من قيمة موجوداتها ويعبر عنها بتوفر النقد الكافي على المدى الطويل للوفاء بالتزامات المالية عند استحقاقها.¹ وتنقسم إلى نسب ملاء طويلة الأجل ونسب ملاء قصيرة الأجل.

1.3. نسب الملاءة قصيرة الأجل : ومنها

نسبة التداول: تحسب لدراسة مقدرة المؤسسة على سداد ديونها عند استحقاقها ، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

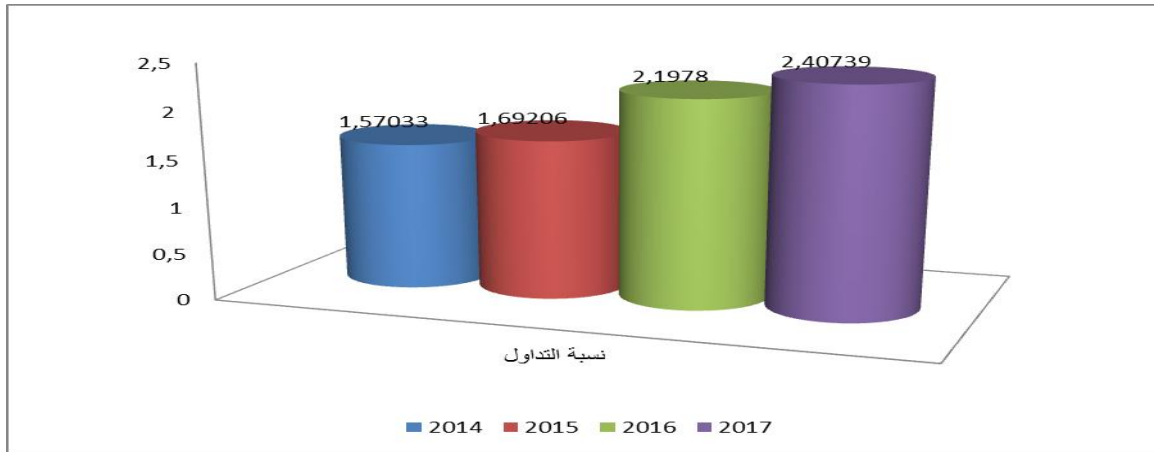
¹ - محمد حسي شري، دور الملاءة المالية في تسير المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، غير منشورة سنة 2014، ص2-3.

الجدول رقم (2-16): حساب نسبة التداول

البيان	2014	2015	2016	2017
الأصول المتداولة	24484375.33	599496933.24	1163162732.77	810506835.88
الخصوم المتداولة	153778407.23	354298815.69	529233363.50	336673948.27
نسبة التداول	1.57033	1.69206	2.1978	2.40739

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية

الشكل رقم (2-7): التمثيل البياني لنسبة التداول



المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

التحليل:

من خلال الجدول السابق يمكن القول بأن نسبة التداول لهاته المؤسسة كانت ضعيفة خلال 2014 بنسب متفاوتة قليلا حيث بلغت في سنة 2014 إلى 1.570.33، ثم ارتفعت قليلا في سنة 2015 لتبلغ 1.69206، وهذا ما يدل على عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

حيث نلاحظ أن هناك تحسن في سنتي 2016 و 2017، مما يجعل المؤسسة في وضعية تسمح لها بإمكانية البقاء والاستمرارية . فمن خلال دراسة الملاءة المالية للمؤسسة نلاحظ أنه هذه المؤسسة لها ديون ترتفع من سنة إلى أخرى ، كما أنها مهددة بإمكانية الوقوع في خطر السيولة أي الملاءة المالية للمؤسسة غير جيدة.

2.3 . نسبة الملاءة طويلة الأجل: ومنها نجد

نسبة المديونية: وتعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول ، وتحسب من خلال العلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الخصوم}}$$

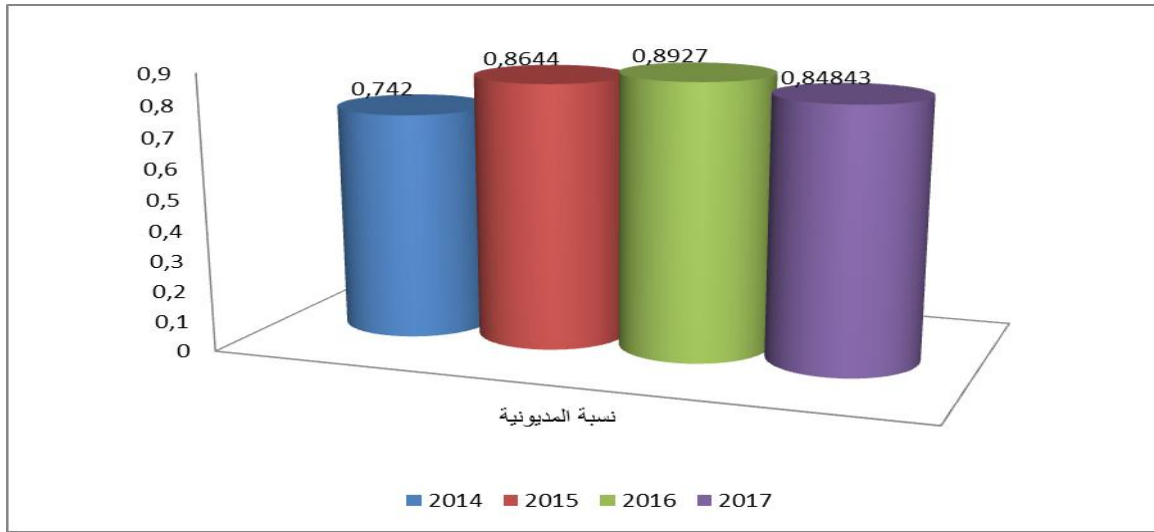
¹ - نفس المرجع السابق، ص 4.

الجدول رقم (172): حساب نسبة المديونية

البيان	2014	2015	2016	2017
إجمالي الديون	241484375.33	599496933.24	1163162732.77	810506835.88
إجمالي الخصوم	304078000.69	693523508.29	1302933270.53	964387851.09
نسبة المديونية	0.794	0.8644	0.8927	0.84843

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية

الشكل رقم (2-8): التمثيل البياني لنسبة المديونية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة المديونية لهاته الشركة، كانت منخفضة في سنة 2014 وقدرت ب 0.742، ثم ارتفعت في السنتين 2014 و 2015، حيث بلغت 0.864 و 0.892 على التوالي، ثم انخفضت بنسبة قليلة حيث بلغت 0.848 وهذا الارتفاع راجع إلى مصادر التمويل الخارجية للمؤسسة .

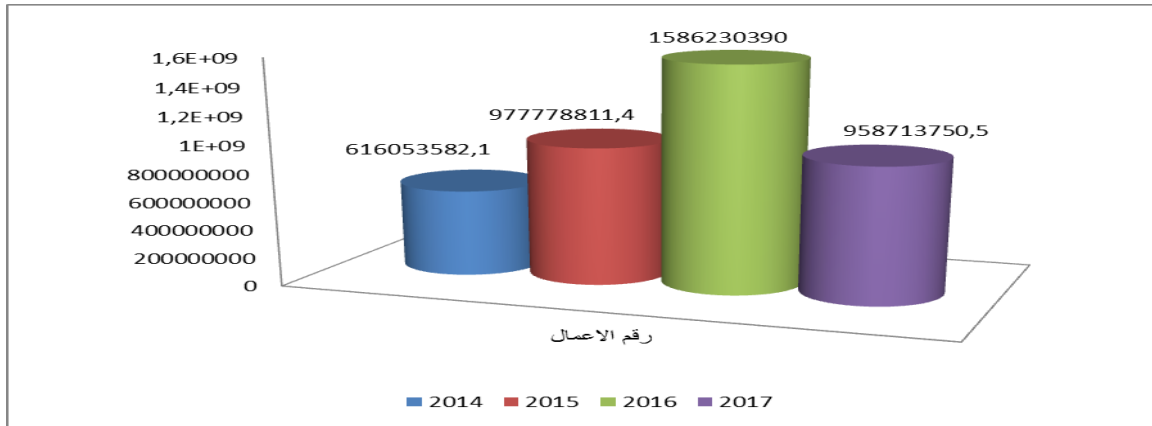
4- نمو رقم الأعمال: يقيس نمو المبيعات المستحقة خلال سنة مالية معينة

الجدول رقم (2. 18): حساب تطور رقم الأعمال

البيان	2014	2015	2016	2017
رقم الأعمال	616053582.13	977778811.40	1586230390.26	958713750.52

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية

الشكل رقم (92): التمثيل البياني لتطور رقم الأعمال



المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل البياني أعلاه، أن نمو رقم أعمال المؤسسة في تزايد من سنة 2014 إلى سنة 2016 ثم نلاحظ إنخفاض من جديد في سنة 2017.

5-التوازن المالي:

يعتمد تحليل التوازن المالي للمؤسسة على ثلاثة مؤشرات مالية، المتمثلة في رأس مال العامل، الاحتياج في رأس مال العامل والخزينة. ولتحقيق التوازن المالي لابد من توفر ثلاثة شروط¹ :

- رأس مال العامل موجب؛
- رأس مال العامل أكبر من الاحتياج في رأس مال العامل؛
- الخزينة موجبة.

3-1-حساب رأس مال العامل:

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا لتحليل و تقييم التوازنات داخل المؤسسة، وهو ذلك المقدار الفائض من الموارد المالية الدائمة بعد تمويل احتياجات المالية الدائمة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الغير جارية}$$

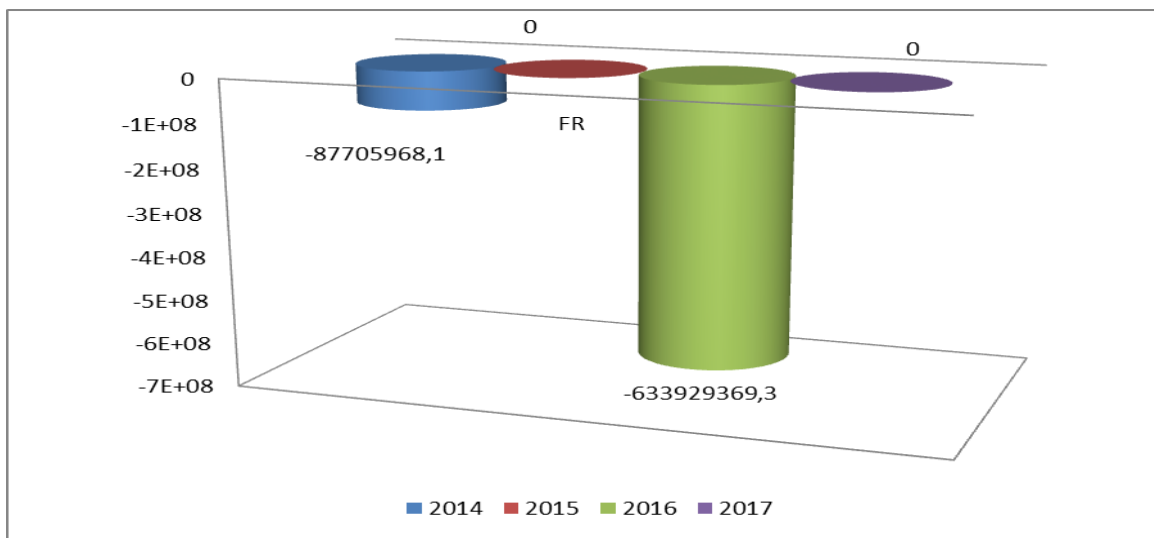
¹. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي "الادارة المالية"، الجزائر، دار وائل للنشر والطباعة، الطبعة الثانية، سنة 2011، ص106.107.

الجدول رقم 2-19: يمثل حساب رأس مال العامل

البيان	2014	2015	2016	2017
الاموال الدائمة	62593625.36	94026575.05	139770537.76	153881015.21
الاصول الغير جارية	150299593.46	339224692.60	773699907.03	627713902.82
FR	-87705968.1	-245198117.55	633929369.27-	-473832887.61

المصدر: من إعداد الطالبتين إستانادا على القوائم المالية للمؤسسة

الشكل رقم 2-10: تمثيل البياني لرأس مال العامل



المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس مال العامل سالب خلال سنوات الدراسة من 2014 إلى 2017 و هذا ما يؤكد أن المؤسسة ليس لديها هامش أمان، أي أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع إحتياجاتها المالية، وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية لكبر مشاريعها الإستثمارية التي تتطلب أموال ضخمة.

3-2- الاحتياج في رأس مال العامل :

مرتبط بدورة الإستغلال وبالتسيير في المدى القصير أو المتوسط في حدود السنة المالية الواحدة، وتحليل التطور لما تملكه المؤسسة من أصول تتحرك لأقل من سنة في صورة مخزون و حقوق لأجل، و ما تحتاجه من مصادر لتمويلها، فاحتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من إحتياجات دورة الإستغلال الذي لم يتم تغطيته من مصادر تمويل لأقل من سنة ¹.

¹ - ناصر دادي عدوان ، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، الجزائر، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، سنة 2008، ص 74.

ويحسب من خلال العلاقة التالية:

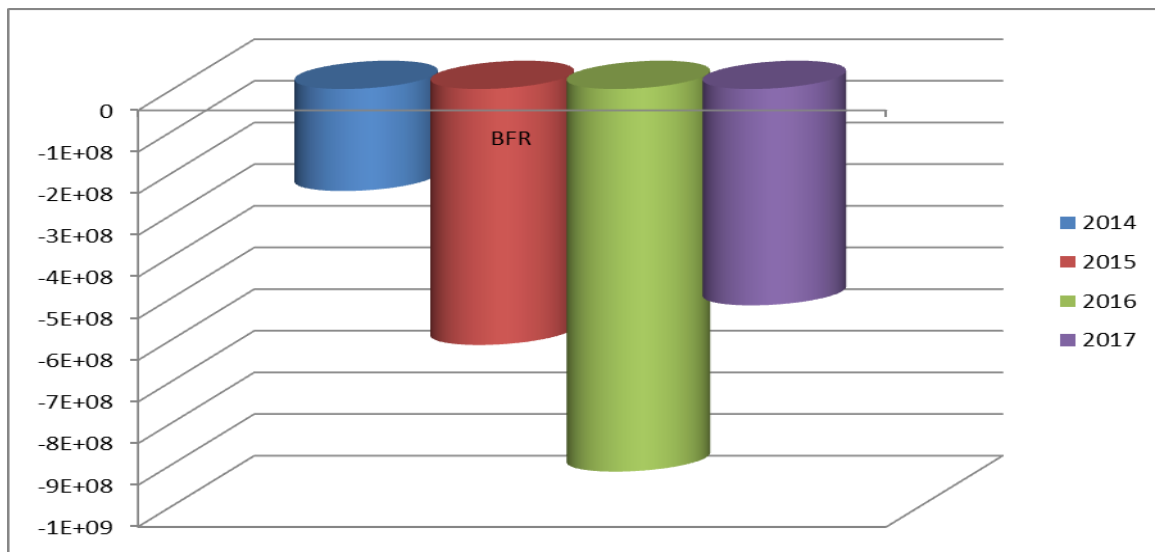
$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل} = \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

الجدول رقم : (2-20) : يمثل حساب الإحتياج في الرأس مال العامل

البيان	2014	2015	2016	2017
إحتياجات الدورة	3478813.77-	-15054123.09	244466543.53	291039954.55
موارد الدورة	241484375.33	599496933.24	1163162732.77	810497122.7
BFR	-244963189.1	-614551056.33	-918696189.24	-519457168.15

المصدر من إعداد الطالبتين إعتقادا على قوائم المالية

الشكل رقم 2-11: تمثيل البياني لحساب الإحتياج في رأس المال العامل



المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم الإحتياج في رأس المال العامل سالب خلال سنوات الدراسة، وهذا راجع إلى إرتفاع الديون قصيرة الأجل بنسبة تفوق إرتفاع الإحتياجات في قيم الإستغلال، يعني أن موارد الدورة أكبر من إحتياجاتها، أي أن المؤسسة ليست بحاجة لوارد أخرى لتغطية إحتياجاتها لدورة واحدة.

3-3- الخزينة:¹

تعرف الخزينة على أنها : "مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الإستغلال"، ويمكن حساب خزينة

المؤسسة من العلاقة التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل}$$

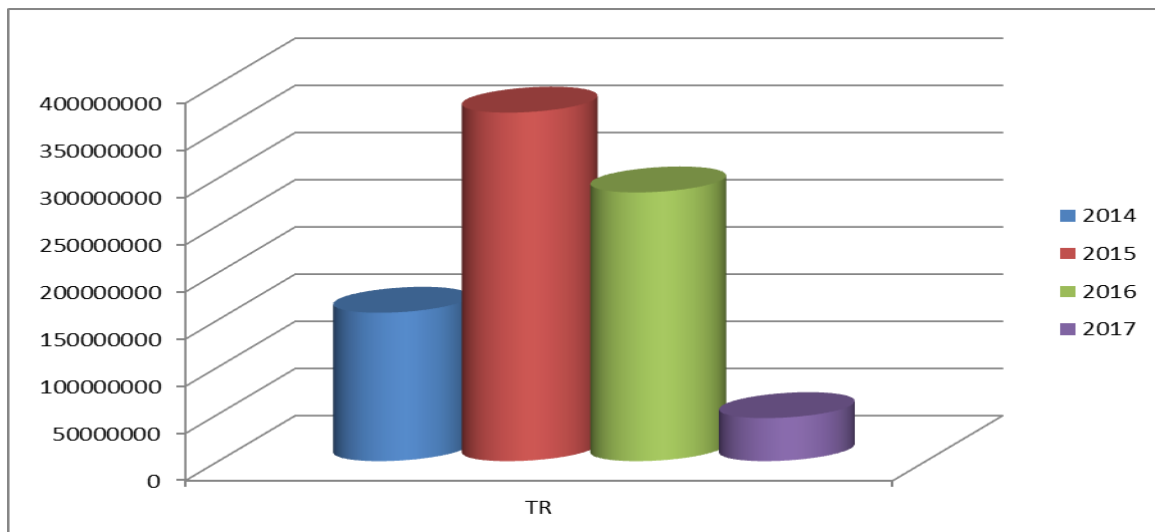
¹ مرجع سبق ذكره، ص 75.

الجدول رقم 2-21: يمثل حساب الخزينة

البيان	2014	2015	2016	2017
FR	-87705968.1	-245198117.55	633929369.27-	-473832887.61
BFR	-244963189.1	-614551056.33	-918696189.24	-519457168.15
TR	157257221	369352938.78	284766819.97	45624280.54

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتقادا على القوائم المالية

الشكل رقم 2-12: يمثل حساب تطور الخزينة



المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني أن خزينة المؤسسة موجبة و في تطور خلال سنوات الدراسة ، وكما نلاحظ أنه في سنة 2017 شهدت إنخفاضاً ملحوظاً.

من خلال حساب المؤشرات الثلاثة لتوازن المالي نلاحظ انه شروط التوازن المالي لم تتحقق ماعدا الخزينة.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى معرفة واقع قطاع البناء في منطقة ورقلة، من خلال الدراسة الميدانية بإعتمادا على الاستبيان الذي ضم العديد من العوامل التي قد تساعد على اتخاذ قرار الاستثمار في هذا القطاع هذا من جانب، ومن جانب آخر تم دراسة حالة مؤسسة تنشط في هذا القطاع لمعرفة مدى تأثير جانب المالي على تفعيل قرار الاستثمار لدى المؤسسات التي ترغب للإنضمام لهذا القطاع، ومن خلالها تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

فمن خلال دراسة الاستبيان تم التوصل إلى تحقق الفرضيات الثلاثة لدراسة .

ومن خلال دراسة حالة مؤسسة جلايين من الجانب المالي تم التوصل إلى:

- عدم توافق بين تكلفة الحصول على الاموال و مردودية الاستثمار؛
- سوء إستعمال موجودات المؤسسة؛
- عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ؛
- الملاءة المالية للمؤسسة غير جيدة؛
- كما أنها غير متوازنة ماليا.

الخاتمة

الخاتمة

تناولت هذه المذكرة محددات قرار الاستثمار في قطاع البناء بمنطقة ورقلة، حيث تناولنا إشكالية الدراسة عبر فصلين، انطلاقاً من الفرضيات المقترحة في المقدمة، ولقد أدركنا من خلال هذه الدراسة على أن بيئة منطقة ورقلة على مقومات الاستثمار في قطاع البناء كما تتوفر على محفزات جبائية متعددة تساعد على الاستثمار في هذا القطاع.

1. نتائج اختبار الفرضيات: توصلت الدراسة إلى نتائج اختبار الفروض التالية:

- بالنسبة للفرضية الأولى والمتعلقة بتوفر بيئة منطقة ورقلة على مقومات الاستثمار، في قطاع البناء فقد تحققت هذه الفرضية من نتائج اختبار كرسكال ولاس، وعليه يؤدي بنا هذا إلى قبول الفرضية الأولى التي نصت على توفر البيئة الاستثمارية لمنطقة ورقلة على المتطلبات الأساسية لعملية الاستثمار في قطاع البناء؛
- بالنسبة للفرضية الثانية والمتعلقة بتميز منطقة ورقلة بالجاذبية الضريبية للاستثمار في قطاع البناء، فقد تم إثبات هذه الفرضية وتحققها من خلال النتائج المتوصل إليها باختبار كرسكال ولاس، وعليه يؤدي بنا هذا إلى قبول الفرضية الثانية التي تنص على وجود محفزات جبائية وضريبية تجذب على الاستثمار في قطاع البناء بمنطقة ورقلة؛
- أما بالنسبة للفرضية الثالثة والمتعلقة بتأثير الجانب المالي للمؤسسات قطاع البناء، فقد تحققت هذه الفرضية من خلال نتائج اختبار كرسكال ولاس، وعليه قمنا بقبول هذه الفرضية أي أن العوامل المالية تساهم في تفعيل قرار الاستثمار والتأثير عليه في قطاع البناء بمنطقة ورقلة.

2. نتائج الدراسة:

- وجود مناخ ملائم للاستثمار في قطاع البناء في منطقة ورقلة، مع توفره على جميع المتطلبات الأساسية للاستثمار في هذا القطاع؛
- تفتقر البيئة الإستثمارية في هذه المنطقة، على مصادر تمويل تماشي و الاعتقادات الدينية للمستثمر.
- عدم قيام الجهات الوصية المكلفة بإدارة الاستثمار في هذه المنطقة، بدورها الأساسي و المتمثل في تطوير القطاع و الترويج له؛
- منطقة ورقلة تتمتع بمزايا و محفزات جبائية كثيرة، هذا ما يجعل منها منطقة جاذبة للاستثمار في قطاع البناء؛
- بالرغم من العدد الهائل لمشاريع هذا القطاع، و تعدد المؤسسات الناشطة فيه، إلا أن هذه الأخيرة تتمتع بوضعية مالية غير مرضية، كما تعتبر منفرة للمؤسسات التي ترغب الانضمام لهذا القطاع.

3-التوصيات: الأساسية قطاع البناء أهمية سواء كان اجتماعيا أو إقتصاديا، و بعد دراسة هذا القطاع استوجب علينا طرح

التوصيات التالية:

- منح تسهيلات للمستثمرين الراغبين للانضمام لهذا القطاع، سواء كانت ضريبية أو جبائية؛
- انشاء إدرات مكلفة معنية بهذا القطاع، تساعد و توجه مستثمري قطاع البناء و الباحثين فيه؛
- تمكين المستثمرين من الحصول على تسهيلات مالية، تجعلهم قادرين على الحصول على قروض تمويلية وقت الحاجة و دون عوائق؛

- التقليل من بعض الضرائب و الرسوم المفروضة على مستثمري قطاع البناء، من أجل التشجيع على الاستثمار في مثل هذا النوع من الاستثمار. التقليل من بعض الضرائب و الرسوم المفروضة على مستثمري قطاع البناء، من أجل التشجيع على الاستثمار في مثل هذا النوع من الاستثمار.

4 -الافاق:

هذا الموضوع لا يقدم رؤية كاملة أو نهائية عن موضوع الدراسة، المتمثل في محددات قرار الاستثمار في قطاع البناء، وذلك لنقص توفر المعلومات في هذا الموضوع، لذلك وجب وضع الاقتراحات لدراستها مستقبلا من أجل وضع تكملة لهذا الموضوع، حيث تتمثل:

- ما أثر مصادر التمويل على قرار الاستثمار في قطاع البناء.
- وجود محددات أخرى تدفع للإستثمار في قطاع البناء.

المراجع

قائمة المراجع :

الكتب:

- 1-إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي "الادارة المالية"، الجزائر، دار وائل للنشر والطباعة، الطبعة الثانية، سنة 2011.
 - 2-ناصر دادي عدوان، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، الجزائر، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، سنة 2008.
 - 3-خميس شبيحة، التسيير المالي للمؤسسة، الجزائر، دار هومة لنشر والطباعة، سنة 2013.
 - 4- خالد وهيب الراوي، "الاستثمار مفاهيم تحليل استراتيجي" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة . عمان، الطبعة الأولى، سنة 1999 .
 - 5-منعم زمزمو الموسمي، اتخاذ القرارات الإدارية، دار البازوري العلمية، عمان، سنة 1998.
 - 6 - منير ابراهيم الهندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، القاهرة الطبعة الرابعة، سنة 1999
- المذكرات:
- 7- العمودي محمد الطاهر، الاستثمار العقاري ودوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر3، "غير منشورة"، الجزائر، سنة 2012.
 - 8- بلخوان صابرية، قرار اختيار الاستثمار، مذكرة ماستر. تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم . "غير منشورة"، الجزائر، 2017.
 - 9- سامر نعيم عبد الرحيم ملحم، أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين ، سنة 2006 .
 - 10- . مهري عبد المالك، دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير. تخصص إدارة وتسيير المشروع، جامعة تبسة، "غير منشورة"، الجزائر، سنة 2013.
 - 11- محمد حسي شري، دور الملاءة المالية في تسيير المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر ،تخصص مالية مؤسسة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، غير منشورة سنة 2014.

المجلات:

- 12-بكاي أحمد ، أ. سعداني محمد السعيد ، واقع المحاسبة في قطاع البناء والأشغال العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 17 غرداية السداسي الثامي 2017 ،
- 13- عبد الرحمن عليان، دراسات الجدوى الاقتصادية للقرارات الاستثمارية، مجلة الاقتصاد والادارة
- 14- عبد العال هاشم أبو خشبة، مفاهيم وخصائص القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها والتبويات المختلفة لها، محاضرة، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز بجدة.

المطبوعات:

15- مطبوعة مقدمة لطلبة تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المحاسبة الخاصة (محاسبة قطاعية)، جامعة باتنة، 2015/ 2016.

16- طلال كسار ، دور المؤشرات النسب المالية في التقويم الاداء و التنبؤ بالفشل المالي للشركات ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، العدد 08 / 2012.، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الزرقاء الاردن .

المنتديات:

17- منتدى الرياض، دراسة مشاكل قطاع البناء والتشييد وسبل علاجها بالمملكة العربية السعودية، الدورة السادسة، ديسمبر 2013.

المقابلات الشفوية:

18- من اعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة محل الدراسة

المواقع الالكترونية :

19 / -WWW Trand fonlinecom/doi/10.1080/0961321011011402 date: / 04/05/2019 time : 10.30

www.sciencedirect.com/science/article/pii/S187705815018750/date.04.05.2019

time /10:46d

www.science direct .com/science /article/pii/s0040625000825/date 04.05.209/

time 11.00

الملاحق



جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

أخي الفاضل

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في إطار إستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة تخصص مالية المؤسسات بجامعة قاصدي مرباح ورقلة تقوم الطالبتان بإعداد مذكرة ماستر بعنوان "محددات قرار الاستثمار في قطاع البناء في منطقة ورقلة - دراسة حالة عينة من مؤسسات ورقلة"

لذا نضع بين أيديكم هذا الاستبيان راجيين الإجابة على الاقتراحات الموجودة مع التأكيد على أن هذه المعلومات التي سيصرح بها من قبلكم ستتعامل بسرية وأمانة ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي

1- معلومات متعلقة بالمؤسسة:

اسم المؤسسة:

مكان نشاط المؤسسة:

2- معلومات متعلقة بالمجيب:

المؤهل العلمي: ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي

الصفة الوظيفية: ☐ المدير ☐ المحاسب ☐ المسير

الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

3. فقرات الاستبيان

يرجى وضع إشارة (X) أمام العبارات التي تعكس رأيكم في الفقرات التالية:

المحور الأول: المقومات البيئية للاستثمار في قطاع البناء

الرقم	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
01	يعد المناخ السائد في منطقة ورقلة ملائم للاستثمار في قطاع البناء			
02	وجود هيئات مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمار في قطاع البناء بمنطقة ورقلة			
03	تتميز التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار بالوضوح			
04	تتوفر البيئة الاستثمارية في منطقة ورقلة على المتطلبات الأساسية للاستثمار في قطاع البناء			
05	تساهم الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار في الترويج للاستثمار في قطاع البناء			
06	تتميز المشاريع الاستثمارية في قطاع البناء في ورقلة بالنجاح			
07	يتوافق الاستثمار في قطاع البناء بمنطقة ورقلة مع توجهاتك الدينية			
08	يعد اعتقادك الديني عاملا مؤثرا للحصول على مصادر التمويل في نشاط قطاع البناء بمنطقة ورقلة			
10	الاستثمار في قطاع البناء هو نتيجة لممارسته من طرف احد افراد العائلة			

المحور الثاني: الجاذبية الضريبية

الرقم	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
01	وجود نظام ضريبي واضح المعالم خاص بالاستثمار في قطاع البناء بالجنوب الشرقي			
02	تمنح الهيئات الضريبية مزايا وحوافز مشجعة على الاستثمار في قطاع البناء بالجنوب			
03	وجود إعفاءات من بعض الرسوم على المواد التي تدخل في الاستثمار في قطاع البناء			
04	تقوم الدولة بمنح تخفيضات في بعض الضرائب أو الاعفاء منها لمدة معينة لتشجيع الاستثمار			
05	وجود تسهيلات في الإجراءات الضريبية الخاصة بالاستثمار في قطاع البناء			
06	ضخامة المشاريع الاستثمارية في قطاع البناء تجعل منها عرضة لمعدلات عالية من الضريبة			
07	وجود تخفيضات في الرسم على القيمة المضافة			

المحور الثالث: الجانب المالي

العبارة	غير موافق	محايد	موافق
01 وجود تسهيلات مالية للاستثمار بقطاع البناء بالجنوب الشرقي			
02 هناك توافق بين تكلفة الحصول على أموال ومردودية الاستثمار في قطاع البناء			
03 تتميز المشاريع الاستثمارية في قطاع البناء بربحية كبيرة			
04 تنضم المؤسسات المستثمرة في قطاع البناء بالملاءة المالية			
05 عدم وجود عراقيل تمنع من الحصول على قروض تمويلية وقت الحاجة			
06 الاستثمار في قطاع البناء يجعل من خزانة المستثمر تتمتع بالسيولة دوما			

ملحق رقم 02 : وصف إجابات الدراسة حول محاور الإستبيان

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
VAR00005	33	3,00	3,00	3,0000	,00000
VAR00006	33	1,00	3,00	2,3939	,93339
VAR00007	33	1,00	3,00	2,4545	,90453
VAR00008	33	1,00	3,00	1,6667	,95743
VAR00009	33	1,00	2,00	1,4242	,50189
VAR00010	33	1,00	2,00	1,1515	,36411
VAR00011	33	1,00	3,00	1,2727	,57406
VAR00012	33	1,00	3,00	1,6667	,64550
a	33	1,44	2,22	2,0034	,26858
N valide (listwise)	33				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
VAR00013	33	1,00	3,00	1,8485	1,00378
VAR00014	33	1,00	3,00	1,9091	1,01130
VAR00015	33	1,00	3,00	1,7879	,99240
VAR00016	33	1,00	3,00	1,8485	1,00378
VAR00017	33	1,00	3,00	1,7273	,51676
VAR00018	33	1,00	3,00	1,8485	,83371
VAR00019	33	1,00	3,00	1,6667	,88976
b	33	1,29	2,57	1,8052	,38102
N valide (listwise)	33				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
VAR00020	33	1,00	2,00	1,3939	1,3939
VAR00021	33	1,00	3,00	1,9091	1,9091
VAR00022	33	1,00	3,00	1,0606	1,0606
VAR00023	33	1,00	3,00	1,2121	1,2121
VAR00024	33	1,00	3,00	1,7576	1,7576
VAR00025	33	1,00	3,00	1,6970	1,6970
c	33	1,00	1,67	1,5051	,22238
N valide (listwise)	33				

Tableau de fréquences

ملحق رقم 03: الخصائص الديموغرافية

VAR00001

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide 1,00	2	6,1	6,1	6,1
2,00	28	84,8	84,8	90,9
3,00	3	9,1	9,1	100,0
Total	33	100,0	100,0	

VAR00002

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide 1,00	2	6,1	6,1	6,1
2,00	25	75,8	75,8	81,8
3,00	6	18,2	18,2	100,0
Total	33	100,0	100,0	

VAR00003

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	3	9,1	9,1	9,1
	2,00	3	9,1	9,1	18,2
	3,00	27	81,8	81,8	100,0
Total		33	100,0	100,0	

الملحق رقم 04: اختبار الفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,658	22

الملحق رقم 05: اختبار سترنوف للتوزيع الطبيعي

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		a	b	c
N		33	33	33
Paramètres normaux ^{a,b}	Moyenne	2,0034	1,8052	1,5051
	Ecart-type	,26858	,38102	,22238
Différences les plus extrêmes	Absolue	,277	,264	,281
	Positive	,208	,264	,234
	Négative	-,277	-,133	-,281
Z de Kolmogorov-Smirnov		1,593	1,516	1,617
Signification asymptotique (bilatérale)		,013	,020	,011

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

الملحق رقم 06: إختبار فرضيات الدراسة

Rangs

	VAR00002	N	Rang moyen
a	1,00	2	6,00
	2,00	25	20,04
	3,00	6	8,00
	Total	33	

Test^{a,b}

	a
Khi-deux	11,785
ddl	2
Signification asymptotique	,003

a. Test de Kruskal Wallis

b. Critère de regroupement : VAR00002

Test de Kruskal-Wallis

Rangs

	VAR00002	N	Rang moyen
b	1,00	2	7,00
	2,00	25	19,94
	3,00	6	8,08
	Total	33	

Test^{a,b}

	b
Khi-deux	10,076
ddl	2
Signification asymptotique	,006

a. Test de Kruskal Wallis

b. Critère de regroupement : VAR00002

Test de Kruskal-Wallis

Rangs

	VAR00002	N	Rang moyen
c	1,00	2	4,50
	2,00	25	19,52
	3,00	6	10,67
	Total	33	

Test^{a,b}

	c
Khi-deux	8,997
ddl	2
Signification asymptotique	,011

a. Test de Kruskal Wallis

b. Critère de regroupement : VAR00002

ملحق رقم 07 : قوائم المالية لمؤسسة الجيليين

EURL DJILAINE T-P & SCES

CITE CHORFA OUARGLA

N° D'IDENTIFICATION:000730019003456

EDITION_DU:20/03/2019 10:11

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		139 100,00	39 015,00	100 085,00	113 995,00
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		15 120 000,00	5 274 199,96	9 845 800,04	11 235 900,02
Autres immobilisations corporelles		85 619 530,13	45 112 638,47	40 506 891,66	51 902 300,54
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		143 162 270,88		143 162 270,88	143 162 270,88
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés		12 638 740,25		12 638 740,25	200 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		421 460 114,99		421 460 114,99	367 285 440,59
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		678 139 756,25	50 425 853,43	627 713 902,82	773 699 907,03
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		3 117 510,85		3 117 510,85	3 589 254,10
Créances et emplois assimilés					
Clients		40 574 976,31		40 574 976,31	149 797 579,77
Autres débiteurs		77 268 568,40		77 268 568,40	258 556 275,87
Impôts et assimilés		2 502 182,81		2 502 182,81	41 581 943,95
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		213 210 709,90		213 210 709,90	75 708 309,81
TOTAL ACTIF COURANT		336 673 948,27		336 673 948,27	529 233 363,50
TOTAL GENERAL ACTIF		1 014 813 704,52	50 425 853,43	964 387 851,09	1 302 933 270,53

EURL DJILAINE T-P & SCES

CITE CHORFA OUARGLA

N° D'IDENTIFICATION:000730019003456

EDITION_DU:20/03/2019 10:11

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		62 100 000,00	32 100 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		2 288 198,00	
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		27 565 065,95	45 743 962,71
Autres capitaux propres - Report à nouveau		61 927 751,26	61 926 575,05
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		153 881 015,21	139 770 537,76
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		688 197 306,41	1 117 481 141,63
Impôts		13 374 733,29	43 990 524,79
Autres dettes		108 925 083,00	1 691 066,35
Trésorerie passif		9 713,18	
TOTAL III		810 506 835,88	1 163 162 732,77
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		964 387 851,09	1 302 933 270,53

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

EURL DJILAINE T-P & SCES

CITE CHORFA OUARGLA

N° D'IDENTIFICATION:000730019003456

EDITION_DU:20/03/2019 10:11

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Ventes et produits annexes		958 713 750,52	1 586 230 390,26
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		958 713 750,52	1 586 230 390,26
Achats consommés		-428 774 265,41	-273 647 045,58
Services extérieurs et autres consommations		-391 873 274,13	-1 136 606 250,58
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-820 647 539,54	-1 410 253 296,16
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		138 066 210,98	175 977 094,10
Charges de personnel		-56 894 198,87	-71 386 482,19
Impôts, taxes et versements assimilés		-16 031 801,30	-30 340 637,79
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		65 140 210,81	74 249 974,12
Autres produits opérationnels		14 122,85	
Autres charges opérationnelles		-11 500,11	-1 551 485,31
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-13 897 955,00	-13 290 745,10
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		51 244 878,55	59 407 743,71
Produits financiers			
Charges financières		-15 442 656,60	
VI-RESULTAT FINANCIER		-15 442 656,60	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		35 802 221,95	59 407 743,71
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-8 237 156,00	-13 663 781,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		958 727 873,37	1 586 230 390,26
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-931 162 807,42	-1 540 486 427,55
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		27 565 065,95	45 743 962,71
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		27 565 065,95	45 743 962,71

EURL DJILAINE T-P & SCES

CITE CHORFA OUARGLA

N° D'IDENTIFICATION:000730019003456

EDITION_DU:20/03/2019 10:11

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		1 212 483 458,54	1 636 351 879,01
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 280 954 415,47	-1 296 240 092,01
Intérêts et autres frais financiers payés		-21 614 530,75	-3 203 043,33
Impôts sur les résultats payés		-13 663 781,00	-9 912 200,00
Opérations en attente de classement (47) !!!!			136 000,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-103 749 268,68	327 132 543,67
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		2 622,74	-1 551 485,31
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-103 746 645,94	325 581 058,36
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-1 523 664,00	-144 957 110,20
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-716 801 910,63	-513 731 086,51
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		849 988 495,98	210 863 051,13
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		131 662 921,35	-447 825 145,58
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		124 720 000,00	116 640 000,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-15 143 588,50	
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		109 576 411,50	116 640 000,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		137 492 686,91	-5 604 087,22
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		75 708 309,81	44 051 374,38
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		213 200 996,72	75 708 309,81
Variation de la trésorerie de la période		137 492 686,91	31 656 935,43
Rapprochement avec le résultat comptable		109 927 620,96	-14 087 027,28
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie			-37 261 022,65

EURL DJILAINE T-P & SCES

CITE CHORFA OUARGLA

N° D'IDENTIFICATION:000730019003456

EDITION_DU:20/03/2019 11:13

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		32 100 000,00	32 100 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		45 743 962,71	33 134 870,41
Autres capitaux propres - Report à nouveau		61 926 575,05	28 791 704,64
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		139 770 537,76	94 026 575,05
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 117 481 141,63	583 800 037,76
Impôts		43 990 524,79	13 285 577,61
Autres dettes		1 691 066,35	2 411 317,87
Trésorerie passif			
TOTAL III		1 163 162 732,77	599 496 933,24
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 302 933 270,53	693 523 508,29

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

EURL DJILAINE T-P & SCES

CITE CHORFA OUARGLA

N° D'IDENTIFICATION:000730019003456

EDITION_DU:20/03/2019 11:13

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2016			2015
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		139 100,00	25 105,00	113 995,00	98 430,00
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		15 120 000,00	3 884 099,98	11 235 900,02	12 626 000,00
Autres immobilisations corporelles		84 520 993,99	32 618 693,45	51 902 300,54	62 082 857,39
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		143 162 270,88		143 162 270,88	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés		200 000 000,00		200 000 000,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants		367 285 440,59		367 285 440,59	264 417 405,21
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		810 227 805,46	36 527 898,43	773 699 907,03	339 224 692,60
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		3 589 254,10		3 589 254,10	11 199 040,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		149 797 579,77		149 797 579,77	
Autres débiteurs		258 556 275,87		258 556 275,87	291 590 024,93
Impôts et assimilés		41 581 943,95		41 581 943,95	7 357 558,88
Autres créances et emplois assimilés					100 817,50
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		75 708 309,81		75 708 309,81	44 051 374,38
TOTAL ACTIF COURANT		529 233 363,50		529 233 363,50	354 298 815,69
TOTAL GENERAL ACTIF		1 339 461 168,96	36 527 898,43	1 302 933 270,53	693 523 508,29

EURL DJILAINE T-P & SCES

CITE CHORFA OUARGLA

N° D'IDENTIFICATION:000730019003456

EDITION_DU:20/03/2019 11:14

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		1 636 351 879,01	1 118 844 932,34
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 296 240 092,01	-739 639 061,21
Intérêts et autres frais financiers payés		-3 203 043,33	-654 072,28
Impôts sur les résultats payés		-9 912 200,00	-1 089 416,00
Opérations en attente de classement (47) !!!!		136 000,00	
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		327 132 543,67	377 462 382,85
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		-1 551 485,31	-49 347,19
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		325 581 058,36	377 413 035,66
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-144 957 110,20	-41 797 875,64
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-513 731 086,51	-283 822 073,44
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		210 863 051,13	125 857 044,72
Intérêts encaissés sur placements financiers			168 868,80
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-447 825 145,58	-199 594 035,56
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		116 640 000,00	
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			-200 000 000,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		116 640 000,00	-200 000 000,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-5 604 087,22	-22 180 999,90
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		44 051 374,38	66 385 536,37
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		75 708 309,81	44 051 374,38
Variation de la trésorerie de la période		31 656 935,43	-22 334 161,99
Rapprochement avec le résultat comptable		-14 087 027,28	-55 469 032,40
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie		-37 261 022,65	153 162,09

EURL DJILAINE T-P & SCES

CITE CHORFA OUARGLA

N° D'IDENTIFICATION:000730019003456

EDITION_DU:20/03/2019 11:14

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
Ventes et produits annexes		1 586 230 390,26	977 778 811,40
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 586 230 390,26	977 778 811,40
Achats consommés		-273 647 045,58	-239 422 190,24
Services extérieurs et autres consommations		-1 136 606 250,58	-642 006 343,46
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 410 253 296,16	-881 428 533,70
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		175 977 094,10	96 350 277,70
Charges de personnel		-71 386 482,19	-27 892 614,76
Impôts, taxes et versements assimilés		-30 340 637,79	-19 908 008,25
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		74 249 974,12	48 549 654,69
Autres produits opérationnels			6 807 250,80
Autres charges opérationnelles		-1 551 485,31	-797 349,06
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-13 290 745,10	-11 681 354,82
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		59 407 743,71	42 878 201,61
Produits financiers			168 868,80
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			168 868,80
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		59 407 743,71	43 047 070,41
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-13 663 781,00	-9 912 200,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 586 230 390,26	984 754 931,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 540 486 427,55	-951 620 060,59
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		45 743 962,71	33 134 870,41
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		45 743 962,71	33 134 870,41

EURL DJILAINE T-P & SCES

CITE CHORFA OUARGLA

N° D'IDENTIFICATION:000730019003456

EDITION_DU:20/03/2019 11:18

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		32 100 000,00	12 100 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		33 134 870,41	42 644 351,56
Autres capitaux propres - Report à nouveau		28 791 704,64	3 553 504,80
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		94 026 575,05	58 297 856,36
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			3 070 769,00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			1 225 000,00
TOTAL II			4 295 769,00
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		583 800 037,76	213 521 318,13
Impôts		13 285 577,61	5 409 942,23
Autres dettes		2 411 317,87	22 553 114,97
Trésorerie passif			
TOTAL III		599 496 933,24	241 484 375,33
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		693 523 508,29	304 078 000,69

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

EURL DJILAINE T-P & SCES

CITE CHORFA OUARGLA

N° D'IDENTIFICATION:000730019003456

EDITION_DU:20/03/2019 11:18

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
Ventes et produits annexes		977 778 811,40	616 053 582,13
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		977 778 811,40	616 053 582,13
Achats consommés		-239 422 190,24	-266 724 956,41
Services extérieurs et autres consommations		-642 006 343,46	-273 248 413,77
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-881 428 533,70	-539 973 370,18
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		96 350 277,70	76 080 211,95
Charges de personnel		-27 892 614,76	-10 722 050,22
Impôts, taxes et versements assimilés		-19 908 008,25	-13 628 313,93
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		48 549 654,69	51 729 847,80
Autres produits opérationnels		6 807 250,80	294 577,42
Autres charges opérationnelles		-797 349,06	-1 382 014,34
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-11 681 354,82	-6 908 643,32
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		42 878 201,61	43 733 767,56
Produits financiers		168 868,80	
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		168 868,80	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		43 047 070,41	43 733 767,56
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-9 912 200,00	-1 089 416,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		984 754 931,00	616 348 159,55
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-951 620 060,59	-573 703 807,99
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		33 134 870,41	42 644 351,56
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		33 134 870,41	42 644 351,56

EURL DJILAINE T-P & SCES

CITE CHORFA OUARGLA

N° D'IDENTIFICATION:000730019003456

EDITION_DU:20/03/2019 11:19

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		1 118 844 932,34	600 067 985,04
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-739 639 061,21	-686 481 144,60
Intérêts et autres frais financiers payés		-654 072,28	-423 436,90
Impôts sur les résultats payés		-1 089 416,00	-89 818,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		377 462 382,85	-86 926 414,46
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		-49 347,19	-1 087 436,92
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		377 413 035,66	-88 013 851,38
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décassements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-41 797 875,64	-23 212 965,99
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décassements sur acquisitions d'immobilisations financières		-283 822 073,44	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		125 857 044,72	
Intérêts encaissés sur placements financiers		168 868,80	
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-199 594 035,56	-23 212 965,99
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-200 000 000,00	
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-200 000 000,00	
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-22 180 999,90	-111 226 817,37
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		66 385 536,37	56 115 365,24
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		44 051 374,38	66 385 536,37
Variation de la trésorerie de la période		-22 334 161,99	10 270 171,13
Rapprochement avec le résultat comptable		-55 469 032,40	-32 374 180,43
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie		153 162,09	-121 496 988,50

EURL DJILAINE T-P & SCES

CITE CHORFA OUARGLA

N° D'IDENTIFICATION:000730019003456

EDITION_DU:20/03/2019 11:18

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2015			2014
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		112 100,00	13 670,00	98 430,00	55 890,00
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		15 120 000,00	2 494 000,00	12 626 000,00	9 095 000,00
Autres immobilisations corporelles		82 812 340,72	20 729 483,33	62 082 857,39	34 696 326,97
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		264 417 405,21		264 417 405,21	106 452 376,49
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		362 461 845,93	23 237 153,33	339 224 692,60	150 299 593,46
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		11 199 040,00		11 199 040,00	
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs		291 590 024,93		291 590 024,93	83 178 786,82
Impôts et assimilés		7 357 558,88		7 357 558,88	2 913 266,54
Autres créances et emplois assimilés		100 817,50		100 817,50	1 300 817,50
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		44 051 374,38		44 051 374,38	66 385 536,37
TOTAL ACTIF COURANT		354 298 815,69		354 298 815,69	153 778 407,23
TOTAL GENERAL ACTIF		716 760 661,62	23 237 153,33	693 523 508,29	304 078 000,69